الأمم المتحدة

A/62/PV.57

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٥٧**

الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

في غياب الرئيس شغل السيد هانيسون (أيسلندا)، نائب الرئيس مقعد الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

السيد روميرو – مارتينيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يحيط وفد بلادي علما، شأنه في ذلك شأن الوفود الأخرى، بالأهمية التي تحظى بها هذه المسألة. ولذلك السبب، نرحب بأنه في الدورة السابقة أدرجت رئيسة الجمعية العامة هذا البند في جدول الأعمال. وفي هذا العام، يقوم الرئيس، بذكائه المعهود، بمنح البند الأولوية والاهتمام الجديرين به.

وتعتقد هندوراس أن الغرض من تنشيط الجمعية العامة، إعادة تأكيد الدور المحوري للجمعية وفقا للولاية المنصوص عليها في ميثاقها بوصفها الجهاز التداولي المكرس لاعتماد الإجراءات والسياسات العالمية لصالح البشرية.

ونتفق مع الوفود الأخرى في عدم وجود تقرير يحدد بأسلوب منطقي التقدم المحرز أو يحدد اتجاها واضحا للدول الأعضاء. ولكننا نرغب أيضا في أن نؤكد أننا قد حققنا بعض التقدم. وتعرب هندوراس عن بالغ تقديرها للعمل الذي يضطلع به الميسران – الممثلان الدائمان للسنغال وسان مارينو. ونحن متأكدون من أنهما سيواصلان عملهما في مجالات أخرى محددة، ونتطلع إلى ما سيبذله ممثلا بولندا وباراغواي من مساع.

تعتقد هندوراس أن استعراض الولايات هدف هام. وسيجعل ترشيد وتوحيد البنود واعتماد سياسات متماسكة من الممكن، فوق كل شيء، توفير رد موحد وشامل تستفيد منه منظمتنا وشعوبنا، التي تنظر إلينا، في بعض الأحيان، على أننا نمثل آمالها التي تصبو إليها، وأننا نملك الحلول لمشاكلها الأكثر إلحاحا.

وقد يقوم استعراض الولايات أيضا بترشيد الموارد المبعثرة حاليا في جميع أنحاء المنظمة. كما نعتقد أنه من الضروري ترتيب الأولويات في برنامج عملنا وتهذيبه،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-61665 (A)

بالإضافة إلى إعادة هيكلة وإعادة برمجة اللجان الرئيسية وتحسين أساليب عملها.

في الماضي، قلنا إن عملية التنشيط يجب أن تستجيب للحاجة إلى استعادة التوازن الصحيح للقوى والمهام فيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي رأينا، سيكون من المناسب أن نقوم، ربما بشكل غير رسمي، بإنشاء آلية للتنسيق من أجل كفالة الاتصال الصحيح بروح من الاستقلالية العامة والرغبة القوية في التعاون. ومن الأمور المثيرة للانزعاج تكاثر القرارات وعدم وجود آلية مناسبة، في بعض الأحيان تكفل الامتثال لأحكامها.

إن هندوراس، بوصفها بلدا مؤسسا وأحد الموقعين الأصليين على الميثاق، ستستمر في المشاركة في جميع المناقشات والمفاوضات المصممة من أجل تعزيز منظمتنا.

وكما أعلنا كثيرا، من فوق هذا المنبر، تتوق هندوراس إلى وجود منظمة قوية وموحدة، تلتزم التزاما راسخا بالقضايا المعاصرة، وتصغي إلى صرخات البشرية المؤلمة في بعض الأحيان، وترى بارتياح بزوغ الابتسامات والأحلام الأبدية لملايين البشر التي تتوق إلى وجود عالم يتمتع بمزيد من التضامن والحساسية، عالم مفعم بالسلام والعدالة والمساواة، عالم يتساوى فيه الجميع، عالم لا يستبعد أحدا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي، أولا، أن أبرز الروح القيادية التي يتمتع بها رئيس الجمعية العامة والأسلوب القدير الذي يقود به أعمالنا بشأن المسألة قيد النظر. وبالمثل، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للعمل الذي قام به الممثلان الدائمان لسان مارينو والسنغال، بصفتهما ميسرين لعملية تنشيط الجمعية العامة، خلال الدورة السابقة. وتشكل مساهماتهما نقطة بداية هامة لمواصلة النظر في المسألة في هذه الدورة. وعلاوة على ذلك، يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أنشئت الجمعية العامة بوصفها الجهاز العالمي الوحيد للمنظمة الذي يتمتع بولاية واسعة تشمل، في جملة أمور، القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعاونية وتلك المتصلة بنزع السلاح والحفاظ على السلام والأمن. وللجمعية العامة سلطة مناقشة أية مسألة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وصياغة أية توصيات قد تراها مناسبة.

إن كولومبيا، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تولي أهمية كبيرة لعملية تنشيط الجمعية العامة، بوصفها الجهاز التداولي التمثيلي الرئيسي لصنع السياسات، وتعتبر أن هذه العملية أساسية بالنسبة إلى إصلاح المنظمة وتعزيزها.

ما زالت عملية التنشيط عملية طويلة وبطيئة. وبالرغم من ذلك فقد تحقق تقدم كبير، من قبيل تحسين الحوار بين رئيس الجمعية العامة والدول الأعضاء، وترشيد أعمال اللجان الرئيسية، وعقد المناقشات المواضيعية، التي تسهم بشكل إيجابي في عمل هذه الهيئة.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه لا يزال بالإمكان تحقيق تقدم أكبر في هذه المجالات عن طريق إجراء مناقشات مواضيعية جديدة وزيادة العمل المنظم والتفاعلي بين رئيس الجمعية العامة والدول الأعضاء، الذي قد يبدأ قبل شهر من بداية كل دورة. ومن الضروري مواصلة ترشيد جدول أعمال الجمعية وتخفيض عدد البنود، حتى يمكن أن تضطلع الوفود الصغيرة – وهي أغلبية الوفود الممثلة هنا – بمسؤولياتها كاملة وتغطي القضايا ذات الاهتمام الوطني.

وينبغي استكشاف الخيارات المتاحة لتحويل مناقشات الجمعية العامة إلى تبادل حقيقي للأفكار، مع وجود تفاعل فيما بين الدول الأعضاء وبإتاحة الفرصة لتقديم

تعليقات إيجابية وبناءة على البيانات التي يدلى بها. وهناك أيضا عدة مسائل قد تكون القرارات التي تتخذ بشأنها في الجمعية أقصر وأكثر اتساما بالمنحى العملي. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن أن تحسن اللجان الرئيسية تنظيم أعمالها من أجل إجراء مناقشات أكثر تركيزا.

ومن المهم أيضا أن تبذل اللجان مزيدا من الجهود لإضافة قيمة إلى مداولاتها وقراراتها من أجل التقليل إلى أدنى حد من استخدام العبارات المتكررة التي تم التفاوض بشأنها في الدورات السابقة. وفي ذلك الصدد، يمكن لتقارير الأمين العام وتوصياته أن تضطلع بدور هام. وينبغي أن تركز على التطورات التي حصلت مؤخرا وعلى صياغة اقتراحات جديدة وعملية المنحى. ويتعين دراسة التوصيات الواردة في تلك التقارير في ضوء إسهامها في تنشيط الجمعية العامة.

وفضلا عن ذلك، فإن المطلوب أيضا التنسيق الكافي بين عمليتي التنشيط واستعراض الولاية، لأن كليهما يهتمان بجدول أعمال الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، فإن الأمر اللازم هو التحلي بالوضوح بشأن نطاق هاتين العمليتين بغية تجنب الازدواجية وإحراز نتائج أفضل.

إن كولومبيا تشعر بالقلق من الاختلال القائم في العلاقات بين الهيئات الرئيسية للمنظمة وتشدد على ضرورة إعادة التوازن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون للجمعية العامة دور أكثر فعالية في النظر في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، وفقا للوظائف الموكلة إليها. وبالمثل، ينبغي تفادي تعدي الهيئات الأخرى على بنود تقع في نطاق اختصاص الجمعية. والنظر في مسائل مثل حقوق الإنسان والقانون الإنساني يقع في نطاق الاختصاص الحصري والوحيد للجمعية العامة.

وقد أوضحت المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن التي عقدت في هذه القاعة قبل أسبوعين أنه لا بد من تحسين العلاقة والاتصالات بين تلك الهيئة والجمعية العامة. وبعض السبل لبلوغ ذلك الهدف هي عقد الجلسات الدورية بين رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، فضلا عن تقديم المجلس تقارير تحليلية إلى الجمعية. ومن الضروري أيضا أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة البيانات والإحاطات الإعلامية بشكل أكثر تواترا.

ويشكل تنفيذ قرارات الجمعية العامة مجالا آخر المطلوب أن تبذل فيه جهود أكبر. والأمر اللازم هو إبداء الدول التزاما أكبر بتنفيذ القرارات التي تتخذها هذه الهيئة. وتقديم الأمين العام لتقرير عن مركز تنفيذ القرارات سيكون أمرا مفيدا.

وفي مجال تنفيذ القرارات بشأن التنشيط على وجه التحديد، نشعر بالأسف لأننا لا نستطيع الإشارة إلى تقرير الأمين العام، لأنه لم ينشر في وقت يسمح بالنظر فيه في مناقشتنا اليوم.

كما أن عملية التنشيط ينبغي أن تشمل المزيد من مشاركة الجمعية العامة في انتخاب رئيسها وانتخاب الأمين العام. وفي انتخاب الأخير، يمكن دراسة بدائل مختلفة. ويمكن أن يقدم المرشحون قبل عام من الانتخاب وأن تعرب الدول الأعضاء عن أفضليتها بالتصويت، الذي يمكن أن يكون مفتوحا أو سريا.

إن وفدي يؤيد إنشاء فريق عامل مخصص لمواصلة النظر في تنشيط الجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان أن تحرز نتائج ملموسة خلال هذه الدورة وأن تعكس هذه النتائج فيما بعد في قرار يشمل عناصر موضوعية للنهوض بالعملية.

وكولومبيا ما زالت ملتزمة بمواصلة الإسهام في تنشيط الجمعية العامة بغية تعزيز دورها وسلطتها. وسيواصل وفدي دعم الجهود الرامية إلى تمكين هذه الهيئة من

الاضطلاع الكامل بالمهام الموكلة إليها على النحو الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من الوفاء بالأهداف المتمثلة في زيادة الديمقراطية والتمثيل والفعالية في أعمال منظمتنا.

وفي الختام، أود أن أهنئ سفيري باراغواي وبولندا وان أعرب لهما عن تأييد بلدي لتعيينهما ميسرين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء أود أن أشكر الرئيس وجميع زملائي الذي تفضلوا بالتنويه بالسفير بادجي وبشخصي في خطبهم اليوم. و في الوقت نفسه، أود أن أهنئ الممثلين الدائمين لبولندا وباراغواي على تعيينهما بوصفهما الرئيسين المشاركين الجديدين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة.

ومرة أخرى، أود أن أشير إلى أهمية إصلاح الجمعية العامة بجميع جوانبه. وبعد أن قضيت الكثير من الوقت – ساعات – مع السفير بادجي وعدة أعضاء، فإنني أؤمن إيمانا قويا بأننا على استعداد للقيام بإصلاح فعلي للجمعية العامة. ولا يتعين علينا أن نحسن أساليب عملنا وانتخاب واختيار رئيس الجمعية العامة وانتخاب واختيار الأمين العام فحسب، بل إن الأمر الأكثر أهمية هو أنه لا بد من تحسين علاقتنا مع الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة وجعلها علاقات مباشرة بصورة أكبر.

ولا بد أن نكفل أن هذه القاعة تمثل محور تركيزنا، في جميع خطبنا بشأن المسائل القائمة. وعلنيا أن نتأكد من أن الجمعية العامة في موقع الصدارة في تخطيطنا، بينما نقوم ببرمجة استجاباتنا وإجراءاتنا في هذا العالم المتطور.

وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها خلال الوقت الذي قضاه بول بادجي وشخصي بوصفنا ميسرين. وأتمنى من صميم قلبي أن يكون هذا العام هو السنة المناسبة لإجراء إصلاح قوي للجمعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه المسألة. بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند المدرج في جدول أعمالها.

البنود ٤٨ (تابع) و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٣ من جدول الأعمال.

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/62/L.15)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والاقتراحات

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): في ما يتعلق بالبند ٤٨ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/62/89 تمت مناقشته بالفعل في الجلسة العامة التاسعة والثلاثين المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان ليعرض مشروع القرار A/62/L.15.

السيد جينباييف (قيرغيزستان) (تكلم بالانكليزية): في إطار البند ٤٨ من جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة المعنون ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين

ذات الصلة''، أود أن أعرض مشروع القرار A/62/L.15 المعنون ''اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية''، بالنيابة عن أكثر من ٨٠ مشتركا في تقديمه.

وقد كرس مؤتمر القمة العالمي والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة لمسائل صون التنمية الاجتماعية العالمية والإقرار بأهمية الرفاه الاجتماعي لجميع الشعوب. وأعلِن أن تحقيق تلك الأهداف من أولويات القرن الحادي والعشرين. وقد نص إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي على أنه

> ''يراعى في التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي قيامهما على احترام كرامة الشخص الإنساني وقيمته، وتأمينهما تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية''. (القرار ٢٥٤٢ (د-٢٤)، المادة ٢).

واليوم، فإن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمله، بالإضافة إلى إعلان الألفية، الذي يشجع الحوار العالمي حول التنمية الاجتماعية، يشكلان أساسا للعدالة الاجتماعية على المستويين الوطني والدولي. ووفقا لذلك، يوجد اليوم توافق في الآراء بشأن الحاجة لتحقيق التنمية، وتم الالتزام باستئصال الفقر وبناء المجتمعات المستقرة والآمنة.

وعلينا أن نشير إلى أن البشرية، خلال النصف الثاني من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، وجهت اهتماما ثابتا لتأمين الحقوق الاجتماعية ووضع السياسة الاجتماعية. ولكن يجب أن نعترف بأن استمرار التفاوت الاجتماعي في مختلف أجزاء العالم ما زال يشكل العقبة الرئيسية في سبيل تعزيز تنمية الإمكانيات البشرية. ولا يعكس هذا التفاوت التنمية التدريجية لتلك الإمكانيات.

ولذلك السبب، فإن المجتمع العالمي يدرك بشكل متزايد حقيقة أن السياسة الاجتماعية تمثل مشكلة ذات أهمية حيوية ولا يمكن حلها إلا من خلال الجهود المتسقة. ومن ثم فإن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع على عاتق البلدان ذاتها. ولا يمكن تحقيقها بدون الجهود الجماعية للمجتمع الدولي. وتعزيز التعاون الدولي يتسم بأهمية بالغة لتحقيق استراتيجية تركز على الجانب الاجتماعي، بالإضافة إلى الإجراءات والمبادرات اللاحقة.

إننا على اقتناع أن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار هذا سيؤدي إلى توجيه اهتمام أكبر من جانب المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف وحل المشاكل المحددة في إعلان الألفية وإعلان كوبنهاغن وبرنامج عمله. وسيشكل اعتماده كذلك إظهارا لدعم مبادئ التضامن والتسامح ومصالح جميع الفئات السكانية في كل القارات لدى وضع سياسة عالمية للعدالة الاجتماعية.

وباسم جمهورية قيرغيزستان، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لجميع الدول الأعضاء التي اشتركت في تقديم مشروع القرار وأيدته تأييدا نشطا. وآمل، وأؤمن إيمانا راسخا أن الجمعية العامة ستعتمد هذه الوثيقة بتوافق الآراء.

السيد ليموس غودينو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها لعضويته ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اجتمع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لتقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة

والتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. وسعوا كذلك إلى إعطاء زخم إضافي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسر الاتحاد الأوروبي أنه خلال السنوات التي أعقبت ذلك الاجتماع، تحققت إنجازات في عملية إصلاح الأمم المتحدة التي أطلقتها نتائج مؤتمر القمة العالمي. وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى التقدم المحرز في أعمال لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، واللجنة المخصصة المعنية باستعراض الولايات، بالإضافة إلى التقدم المحرز حتى الآن في مجالات إصلاح الإدارة، واعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشيد بعقد المنظمة مؤتمرات رئيسية ومناقشات مواضيعية خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة بشأن مواضيع مثل تغير المناخ، وتمويل التنمية، بالإضافة إلى الاجتماعات المقبلة بشأن التنمية تحديدا والاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وهذه الاجتماعات، مع ما يرافقها من اجتماعات أخرى غير رسمية بشأن مسائل لا تقل أهمية، سوف تسهم في تنشيط الجمعية العامة والمنظمة ككل، وفي متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

واسمحوا لي أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى عدد من المسائل المحددة.

فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز المجلس بوصفه الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة وللتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. إن اتخاذ القرار ١٦/٦١، بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وما تلاه من تنظيم الاستعراض الوزاري السنوي، والشروع في منتدى التعاون الإنمائي، تمثل خطوات ملموسة نحو تعزيز المجلس. وكجزء من هذا التعزيز، يتطلع الاتحاد الأوروبي أيضا إلى المناقشات التي ستعقد بشأن تعديل عمل المجلس، بما في ذلك تنظيم الأعمال، وجدول الأعمال والأساليب الحالية وفقا لما جاء في قرار المجلس ٢٠٠٦/٢٠٦.

ويسر الاتحاد الأوروبي أيضا اعتماد برنامج العمل المتعدد السنوات للاستعراض الوزاري السنوي. ونتطلع إلى المناقشات بشأن الموضوع الرئيسي للاستعراض الوزاري لعام ٢٠٠٨، وهو ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة“، وكذلك المناقشات المقبلة بشأن الصحة العامة العالمية في عام ٢٠٠٩.

إن الاستعراض الوزاري السنوي لا يعطي قيمة إضافية إلى إنجاز وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا فحسب، بل يشكل أيضا آلية أساسية لتأكيد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره هيئة تنسيق السياسات في منظومة الأمم المتحدة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع أن مشاركة جميع الجهات الإنمائية الفاعلة ذات الصلة في عملية منتدى التعاون الإنمائي تتيح فرصة فريدة لجمع طائفة واسعة من المدخلات لتعميق الحوار والتفاهم بشأن جدول أعمال التعاون الإنمائي الدولي. وفيما يتعلق بجدول أعمال منتدى التعاون الإنمائي، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن من المهم أن يتصدى المنتدى أيضا لمسائل مثل هيكل المساعدات وتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

وفيما يتعلق بالتنمية، فقد أكد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أنها يجب أن تقوم على شراكة عالمية حقيقية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر تأكيد التزامه الراسخ بالأهداف الإنمائية للألفية ودعمه المستمر للبلدان النامية في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية من خلال الإجراءات المتعلقة بحجم المساعدات وفعاليتها، وتخفيف الديون، وآليات التمويل المبتكرة، والتجارة والمؤسسات الدولية ذات الصلة. إن العمل من أجل بلوغ تلك الأهداف على جميع المستويات ينبغي الاضطلاع به بطريقة متكاملة تعزز الكفاءات وتقلل من الازدواجية والمنافسة غير الضرورية.

وعلى أساس هذه الشراكة، اتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير فعّالة للوفاء بالتزاماته بوصفه جهة مانحة. وقد تجاوز ما دفعته جماعيا الدول الأعضاء فيه هدف عام ٢٠٠٦ للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونسبتها ٠,٣٩ في المائة من إجمالي الناتج القومي، الذي حُدد عام ٢٠٠٥، قبل الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي. وعلاوة على ذلك، حدد الاتحاد الأوروبي أهدافا طموحة جديدة للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١٥، بما فيها مستويات جديدة لأفريقيا. والاتحاد يقدم حاليا ٥٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم، وهو في الوقت الراهن ملتزم ببلوغ هدف ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي في المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وسنواصل بذل الجهود للتقيد بجداولنا الزمنية وتجاوزها، وندعو البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذونا.

ويطرح تغيُّر المناخ تحديا من أعظم تحديات التاريخ للبشرية. والأدلة العلمية، التي صنفها بصورة وجيهة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الحائز على جائزة نوبل للسلام، تثبت صحة الإنذارات السابقة بل وتزيد من شدتها، حول جسامة التحدي. إن تغير المناخ يغير الآن فعلا وجه الأرض وسيصبح بصورة متزايدة عاملا يزيد من المخاطر البيئية والاقتصادية والأمنية، مما يعرِّض للخطر أيضا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي جعلها المجتمع الدولي في صميم جهوده الإنمائية.

إن مدى التحدي والحاجة الماسة إلى مواجهته يستدعيان تعاونا دوليا لم يسبقه مثيل، بإشراك جميع البلدان في مجهود عالمي لوقف تغير المناخ، على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة على تمايزها وما لكل بلد من قدرات، على أن تكون منظومة الأمم المتحدة قطب الرحى في هذا المسعى. وبالإضافة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ، يتسم التكيف بأهمية حاسمة. وتواجه البلدان النامية، لا سيما أكثرها تعرضا، تحديات هامة جديدة في التكيف مع تغير المناخ، الأمر الذي يعيق أيضا تحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية. ولمنظومة الأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في هذا المجال.

ولذلك يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار ٨/٦٢ في الأسبوع الماضي بتوافق الآراء، وهو يتضمن لمحة عامة عن أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ، ويؤكد أهمية تصدي منظومة الأمم المتحدة لمسألة تغير المناخ بطريقة شاملة ومنسَّقة. وإلى ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية للأعضاء، على نطاق واسع، عن رحلته مؤخرا إلى أمريكا الجنوبية وانتاركتيكا وعلى تعليقه على آخر تقرير قدمه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مشاطرا إيانا جميعا آراءه ودواعي قلقه من تغير المناخ. ومن هذا المنطلق بالذات، يود الاتحاد الأوروبي تهنئة رئيس الجمعية، كريم، على همته في التشجيع على مناقشة تغير المناخ.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يضطلع بدور قيادي في هذا المجال؛ وهو يلتزم حازما بمواصلة العمل في سبيل التوصل إلى مزيد من توافق الآراء دوليا على ضرورة اتخاذ إجراءات

أكثر وأشد للتصدي لما لتغير المناخ من آثار سلبية. وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، الذي سيُعقد الشهر القادم في بالي، لحظة حاسمة لتحويل الزخم السياسي الدولي الذي عبأه الاجتماع الرفيع المستوى، الذي نظمه الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، إلى أفعال، فضلا عن دفع عجلة المفاوضات الجارية بغرض الاتفاق بحلول عام ٢٠٠٩ على نظام جديد متعدد الأطراف، شامل ومتسق وفعّال لما بعد عام ٢٠١٢. وفي سبيل ذلك، يجب على المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي ينعقد في بالي، أن يرسم خارطة الطريق واضحة تؤدي إلى المؤتمر الخامس عشر، المقرر أن يُعقد في كوبنهاغن، عام ٢٠٠٩.

يود الاتحاد الأوروبي أن يوجِّه الأنظار إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يزال آفة عالمية يجب مكافحتها على كل الأصعدة، برفع مستوى الوقاية والعلاج، وخاصة العلاج المضاد للفيروسات الرجعية. وفي هذا الصدد، إن وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة قطرية الإشراف، تقوم على أساس مبدأ ''العناصر الثلاثة'' هو أمر أساسي، ولذلك يجب إيلاء اهتمام خاص لمكافحة الوصم والتمييز وحماية حقوق الإنسان – بما في ذلك حقوق الفئات المعرضه – فضلا عن الصحة الجنسية والإنجابية وما يتصل بها من حقوق، لا سيما حقوق النساء والشبان، وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا المجال، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في مناقشة طرائق الاستعراض الشامل الذي تجريه الجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي سيتم في عام ٢٠٠٨.

أما السلام والأمن – وهو موضوع رئيسي آخر من موضوعات مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ – فيشجع الاتحاد الأوروبي على إحراز مزيد من التقدم في مسائل، كإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ودور الموارد الطبيعية في الصراعات؛ وسيادة القانون؛ والممارسات الانتخابية؛ وبناء السلام؛ والحكم الديمقراطي؛ وحماية المدنيين وعودة اللاجئين والمشردين داخليا؛ والمساعدات الإنسانية والتنمية. نودّ أن نكرر في هذا الصدد أهمية الترابط بين التنمية والأمن، وهي أهمية لا جدال فيها.

وأخيرا، يرجو الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى حقوق الإنسان واستكمالا لعمل الجمعية العامة ولجنتها الثالثة، أن تكون جميع الظروف مهيأة الآن لتنفيذ ولاية المجلس تنفيذا فعالا، جديرا بالثقة، على النحو المرتقب في قرار الجمعية ٢٥١/٦٠. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد الأوروبي أن يرى تحسينا وتقوية لنظام الإجراءات الخاصة، منبثق من استعراض فرادى الولايات الذي بدأ لتوه في الدورة السادسة لمجلس حقوق الإنسان.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بالمبادئ والحقوق الأساسية المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويتطلع إلى الاحتفال بذكراه السنوية الستين، عام ٢٠٠٨. وفي رأينا أنه ينبغي أن نحتفل بتنفيذ حقوق الإنسان وتعميمها في عمل المنظمة، حتى على الصعيد الميداني، وبالاعتماد على العمل القيم للمفوضة السامية لحقوق الإنسان ومفوضيتها ودعمه.

وختاما، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما كاملا بتطبيق المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، التي تترابط فيها التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان ويعزز بعضها بعضا.

السيدة شاباو (كوبا) (تكلمت بالاسبانية): يضم وفدي صوته مؤيدا للبيان الذي سيدلي به حول هذا الموضوع ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أيضا أن نبدي بعض التعليقات على هذه المسألة، ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية.

نحن عمليا في منتصف الطريق المؤدي إلى الغاية المحددة لتحقيق الأهداف المتواضعة وصولا إلى الغايات الإنمائية للألفية. غير أن تحقيق هذه الأهداف يبتعد كل يوم مسافة أكبر عن الواقع. فوفقا للأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن نكون قد خفضنا بنسبة النصف، بحلول عام ٢٠١٥، عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية. ولكن، فيما كان هناك ١ ٢٧٦ بليون نسمة يعانون الفقر المدقع عام ١٩٩٠، ارتفع هذا العدد فغدا اليوم ٢,٥ بليون نسمة.

وينبغي أن نخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين، بحلول عام ٢٠١٥. غير أن ١٠,١ ملايين من الأطفال ما زالوا يموتون قبل أن يبلغوا عامهم الخامس، ويعزى ذلك أساسا لأسباب يمكن الوقاية منها. ومن الواضح أنه لن يكون بمقدورنا تحقيق ذلك الهدف.

ولقد انطلقنا لوقف فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبدء بالحد من انتشاره بحلول عام ٢٠١٥. غير أن عدد الأشخاص الذين ماتوا، في العام الماضي، بسبب ذلك المرض ارتفع إلى ٢,٩ مليون شخص.

ووضعنا الهدف المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥. غير أن هناك ١١٥ مليون طفل غير ملتحقين بالتعليم الابتدائي. وبالوتيرة الحالية، متى سيكون بمقدورنا الإعلان عن تحقيق ذلك الهدف؟

ويُفترض أننا سنكفل الاستدامة البيئية بحلول عام ٢٠١٥. غير أن الأهداف الهامة التي اتفقنا عليها في جوهانسبرغ بغية تحقيق التنمية المستدامة الحقيقية ما زالت بعيدة المنال. ويتزايد الخطر المتمثل في تسريع وتيرة تغير المناخ العالمي، إلى جانب الخطر المتعلق بتدهور البيئة. واليوم تتسم الحالة بقدر أكبر من الخطورة، وتنطوي على أخطار أشد ولم يبق أمامنا إلا وقت أقصر كثيرا.

ويظل ما يطلق عليه جدول الأعمال الإنمائي المتعلق بأشد الدول فقرا بعيدا عن التنفيذ الفعلي. فالبلدان النامية ما زالت تعاني من آفة الفقر، وانعدام الموارد، والتهميش. ومشاكلها الاقتصادية العويصة آخذة في الازدياد، إلى جانب الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، وانتشار الأمراض.

وبينما يسيطر ١ في المائة من أغنى أغنياء العالم على ٤٠ في المائة من ثرواته، لا يتوفر ٥٠ في المائة من أفقر السكان سوى على ١ في المائة منها. وأوجه عدم المساواة آخذة في الازدياد داخل البلدان وفي ما بينها. ويزداد الأغنياء غنى بينما يصبح الفقراء أكثر فقرا. ولسوء الطالع، ما زال ذلك الاتجاه يميز الحالة الراهنة في العلاقات الدولية، على حساب التمتع الكامل بالحق في التنمية، الذي يظل حلما بعيدا عن التحقيق للدول الفقيرة في العالم.

كما أن إيجاد حلول دائمة للمسائل التي تم تناولها في توافق مونتيري – مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون الخاصة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية – ما زال مجرد وهم. وبالرغم من الوعود المقطوعة فالمساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في التناقص وما زالت دون نسبة ٠,٧ في المائة إلى حد كبير. وفي عام ٢٠٠٦، لم تمثل سوى نسبة ٠,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة نموا.

ولا يزال دين البلدان النامية في ازدياد. وقد وصلت قيمته في العام الماضي مبلغا مذهلا هو ٢ ٨٥١ تريليون دولار.

وما زالت البلدان النامية تشارك بنسبة ضئيلة جدا في التجارة الدولية مقارنة مع البلدان الصناعية. والبلدان النامية، التي يبلغ عدد سكانها أربعة أخماس سكان العالم تقريبا،

لا تشارك إلا في ثلث التجارة الدولية. ويزداد إقصاؤها من الأسواق العالمية، مما يعزز صافي الموارد المالية المنقولة من الجنوب إلى الشمال ويوطّد التوزيع غير المتكافئ للتكاليف والمزايا المترتبة على تلك العملية.

وتكمن المفارقة في أنه ما زال يُستثمر، كل عام، أكثر من تريليون دولار في الإنفاق العسكري وبلايين أخرى من الدولارات في الدعاية. بمجرد ١٠ في المائة من مجموع الموارد التي تُستخدم حاليا في الإنفاق العسكري، يمكننا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وللأسف، يبدو أن العالم الصناعي أغفل كل هذه الأمور، وما زال يفتقر إلى الإرادة السياسية لاتخاذ قرارات تاريخية تصحح التفاوتات الهيكلية في النظام الاقتصادي العالمي، الذي يفتقر تماما إلى الاستدامة.

واليوم، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تفي البلدان المتقدمة النمو بما تعهدت به من التزامات في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المرتبطة بهما. ولا يمكن أن تظل تلك الالتزامات حبرا على ورق أو مجرد شعارات سياسية تهدف إلى تمييع المسؤوليات أو تأخير الاضطلاع بها.

وقد حان الوقت كي يقوم المجتمع الدولي كله بالنظر بصورة مسؤولة ومعمقة في الحالة التي ما زالت البلدان النامية تعاني منها من جراء النظام الاقتصادي العالمي غير العادل وغير المتكافئ، والتي ثبت أنها لا يمكن أن تستمر. ذلك أن حل المشاكل التي لا تزال البلدان النامية تواجهها والحفاظ على الطبيعة بل والجنس البشري ذاته مسألتان تهمان المجتمع الدولي بأسره، دون تميز بين أغنياء وفقراء.

لقد حُددت الأهداف. غير أنه، لكي يمكننا بلوغها، من الأهمية بمكان أن تتصف البلدان المتقدمة النمو بما يلزم من إرادة سياسية للوفاء بالتزاماتها – مما يشكل التحدي الرئيسي الذي ما زال يتعين علينا بالتأكيد التصدي له. حينئذ فقط، سيكون بمقدورنا أن نكفل إقامة شراكة عالمية حقيقية وعادلة من أجل التنمية.

السيد إدريس (مصر): تولي مصر أهمية خاصة للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لمقررات قمم ومؤتمرات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، بالنظر لإسهامها في تشكيل برنامج العمل التنموي الدولي القائم على المشاركة والاحترام والتضامن.

لقد شهدت بدايات الدورة الحالية للجمعية العامة عددا من الاجتماعات رفيعة المستوى حول تنفيذ هذه المقررات، كان أولها حول التحديات التي تفرضها ظاهرة تغير المناخ، ثم الحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية تمهيدا لمؤتمر استعراض توافق آراء مونتيري في الدوحة أواخر ٢٠٠٨، في الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات حول القرارات في مختلف الموضوعات باللجان المختلفة، وعلى رأسها اللجنتان الثانية والثالثة.

وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة في المجال التنموي، فما زال الكثير من مقررات هذه القمم والمؤتمرات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي دون مستوى التنفيذ الذي نتطلع إليه، بل ونرصد توجهات ومحاولات لإعادة صياغة هذه المقررات من بينها:

أولا: استمرار عدم التزام الدول المتقدمة بتوفير التمويل بالقدر اللازم للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في المجالات التنموية، والتي تشهد تراجعا متزايدا في تمويل الميزانية البرنامجية لصالح التمويل الطوعي، وهو ما يعني ربط الدول المتقدمة تقديمها للتمويل بتنفيذ أجندتها السياسية، الأمر الذي يرفع عن الأمم المتحدة صفة الحياد ويناقض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تؤكد على مبادئ الملكية الوطنية والسيادة ورفض مفاهيم المعايير المزدوجة والمشروطية.

ثانيا: التوجه المتزايد لفصل البيئة، وقضية تغير المناخ تحديدا، عن التنمية المستدامة، وهو ما يجب الحذر من التمادي فيه، حيث أن تداعياته ستنعكس على المدى الطويل في تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولن تحقق في ذات الوقت الاستدامة البيئية المنشودة. ولا يقلل ذلك بأي شكل من دعمنا الكامل لضرورة حشد كل الجهود للتعامل مع التحديات التي تمثلها هذه الظاهرة، حيث تعد الدول النامية، وعلى رأسها دول القارة الأفريقية، من أقل الدول المسببة لها ومن أكبر المتضررين من آثارها، وعليه فإن جهود الجمعية العامة – مدعومة من الأمين العام – يجب أن تركز على التوصل لاتفاق موضوعي متوازن يأخذ في الحسبان المعلومات التي وفرها الخبراء الدوليون للوضع الراهن وأسبابه واحتياجات الدول النامية، ويضع تصورا متكاملا لكيفية دعم قدراتها على التكيف مع ما تمثله هذه الظاهرة من تهديد، من خلال توفير التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وأن يوازن بين الالتزامات على الدول النامية والمتقدمة في إطار من تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة مع التفاوت في الأعباء والالتزامات.

إن آليات التنفيذ للمتابعة والتنسيق لهذه المقررات قائمة بالفعل في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الإدارة السياسية لتحقيق ذلك ما زالت غائبة، بل على النقيض نرى أن البعض يسعى لحصر نطاق تلك الالتزامات لتقع على عاتق الدول النامية فقط، لكونها المتلقية للمساعدات، وللحيلولة دون تنفيذ هذه المقررات على الدول المتقدمة. فبينما تتناسى الدول المتقدمة أوضاع حقوق الإنسان فيها تمعن في التركيز على تلك الأوضاع في الدول النامية. كما تطالب بتطبيق حكم القانون والديمقراطية وبالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني بينما تتجاهل السعي نحو تطبيق ذلك في العلاقات الدولية في ظل غياب الحكم الرشيد على المستوى الدولي، ويغيب عنها أنها بذلك تسهم في زيادة مناخ عدم الثقة والانقسام بين العضوية العامة، وخلق أوضاع دولية جديدة تخرج عن نطاق العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي المتعارف عليها، كما تقودنا ازدواجية المعايير التي يتبعونها في قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار النووي إلى حافة الهاوية التي قد تهدد نظام منع الانتشار بالكامل وقد تهدد السلم والأمن الدوليين.

وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فرغم انتهاء حقبة القمم والمؤتمرات التي استمرت طوال السنوات العشر الماضية وتعددت نتائجها المتفق عليها بتوافق الآراء، فمن الضروري العمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل ورصد ومتابعة مختلف التطورات الدولية والإقليمية في هذا الصدد، من خلال إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الموارد المالية اللازمة لها أسوة بإصلاح إدارة الشؤون السياسية وفقا للخطة المقترحة من الأمين العام. وإن كنت أعبر هنا عن استعدادنا للنظر في المقترحات المقدمة لدعم جهود الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية، فإنني أؤكد على ضرورة أن يتم ذلك في إطار من الشفافية والتشاور مع الدول الأعضاء، وأن يكون ذلك مقرونا بحصول إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على نفس القدر من الدعم والمساندة الذي تطلبه إدارة الشؤون السياسية، وذلك وفقا لما نصت وثيقة قمة ٢٠٠٥ من الترابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ويقودنا ذلك إلى الحديث عن تنفيذ ما تضمنته مقررات القمم بشأن وضع المرأة وتمكينها، حيث بات من الواضح أننا ضللنا الطريق في خضم الجدل حول إنشاء الهياكل وخلق الكيانات، دون التركيز على الاحتياجات التنموية الفعلية للمرأة ومساواتها بالرجل في مجالات التعليم والصحة وغيرها، واحترام أبسط حقوقها في بلد المهجر، وحقوقها تحت الاحتلال. بل وحقوقها باعتبارها من السكان

الأصليين في بعض الدول، كما يتعين الاهتمام بوضع الطفل على المستوى الدولي بمنع العنف ضد الأطفال والتحقق من حصول الأطفال على الاهتمام الواجب في مجالات التعليم والرعاية الصحية وفي التنمية الاقتصادية.

وفي ضوء كل ذلك، فإن المتابعة المنسقة والمتكاملة لمقررات القمم والمؤتمرات تتطلب تحسين أداء المنظمة ورفع كفاءة ما تقدمه من خدمات في إطار يحكمه تحقيق أقصى استغلال للموارد، وهو ما يدعونا بالضرورة لتجنب استصدار ولايات جديدة قد تتضارب أو تتناقض مع ولايات الأجهزة القائمة بالفعل، ويدعونا أيضا إلى تجنب استهداف مراجعة الولايات ذات الحساسية السياسية أو ذات الأهمية لدول بعينها. كما ينبغي لنا أيضا تجنب أية محاولات للربط بين الميزانية والإصلاح بما يقودنا إلى تكرار الصدام والمواجهات بين العضوية العامة ويعمق من مشاعر عدم الثقة التي حان الوقت للقضاء عليها بشكل نهائي.

وفي هذا الإطار، فمن المحوري – سيدي الرئيس – الحفاظ على مصداقية الجمعية العامة في التعامل مع التحديات الدولية، من خلال التنفيذ الأمين والفعّال لما تعتمده من قرارات، ومن احترام ما سبق الاتفاق عليه، بما فيها مبادئ ريو وجوهانسبرغ، حيث أن تسليط الأضواء واستخدام وسائط الإعلام وعقد الاجتماعات على مختلف المستويات يجب أن يقابله تحرك منسق وفعال للتنفيذ، وإلا فإن ضعف التنفيذ سيتسبب أيضا في المزيد من التآكل في مصداقية العمل الجماعي الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهذا، إذا ما اقترن بضعف مصداقية نظام الأمن الجماعي الدولي، من شأنه أن يقوض دور الأمم المتحدة بدلا من تعزيزه، ولا أعتقد أن أحدا في هذه القاعة يرغب في ذلك.

السيد يارو شفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن بيان وفد بلدي يتعلق بشأن البند ١١٧ من جدول الأعمال المعنون ”إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات“. ويرحب الوفد البيلاروسي بالتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ الإصلاح في الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وفي عام ٢٠٠٦، تلقت الدول الأعضاء تقرير الأمين العام عن الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي. وقد أدت ردود فعل الوفود إلى اتخاذ القرار ٦٠/٢٦٠ بالأغلبية واتخذ إصلاح الأمانة العام منحى بنّاء.

ونشدد على ضرورة مواصلة الجهود لزيادة فرص مشاركة الموردين من البلدان النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مشتريات الأمم المتحدة. إن إصلاح نظام المشتريات يجب أن يقوم على إنشاء آلية شفافة ومتوازنة لأنشطة الشراء وتهيئة ظروف متكافئة بحق لجميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الاقتصادية.

وينوه الوفد البيلاروسي بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع شامل بشأن تكنولوجيا المعلومات واستخدام أفضل الممارسات والمنجزات التكنولوجية بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء في المقر في نيويورك وفيينا وجنيف ونيروبي. ونرى قيمة كبيرة في مواصلة الجهود الرامية إلى استخدام التكنولوجيا استخداما ملائما في جميع اللغات الست في الأمم المتحدة. كما نرى أنه من المستحسن الاستمرار في الجهود لحلّ المسائل المتعلقة بتوفير الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ومن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لملء الشواغر في دائرة اللغات في المكتب. ويتعين على مكتب الأمم المتحدة في القارة الأفريقية أن يعمل بفعالية، ولا سيما بالنظر إلى خطة المنظمة الهامة للغاية في أفريقيا.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى عدم إحراز تقدم ملموس في التمثيل العادل للمجموعات الإقليمية بين موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة والإدارة. ولا تزال هناك

ثغرات خطيرة في هذه المسألة. إذ يشعر المرء بأن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لا تزال تحظى بالحصة الرئيسية من وظائف الأمانة العامة، ولا سيما في مقر الأمم المتحدة. ومنطقة دول أوروبا الشرقية كانت ولا تزال الأقل تمثيلا في وظائف الأمانة العامة الإدارية. ولم يسفر أي من الجهود التي بذلتها مجموعة دول أوروبا الشرقية لزيادة تمثيلها عن إجراءات عملية لوضع الأمور في نصابها. إن هذا لوضع غريب جدا، علما بأن منطقتنا تزخر بأخصائيين من ذوي الكفاءة العالية.

وفيما يتعلق بالإصلاح على نطاق المنظومة، لدي بضع كلمات بشأن بناء المؤسسات من حيث صلته بمجلس حقوق الإنسان والعمل على تحسين الاتساق على نطاق المنظومة في جهود الأمم المتحدة في ميادين النهوض بالتنمية والبيئة المساعدة الإنسانية. ويرحب وفد بيلاروس بأولى النتائج الإيجابية لعمل مجلس حقوق الإنسان، الذي أنشأته الجمعية العامة. ففي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع نص لمجلس حقوق الإنسان (A/C.3/62/L.32، بصيغته المعدلة) بشأن بناء المؤسسات ومجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

وأيدت اللجنة كذلك قرارات المجلس بشأن إجراء استعراضات دورية عالمية لبلدان محددة. وفي ذلك الصدد، فإن لدينا توقعات كبيرة فيما يتصل بقدرتنا على القضاء على التسييس والكيل بمكيالين في تقييم حالة حقوق الإنسان في الدول الأعضاء. وتود بيلاروس أن تعرب عن تأييدها للقرار بشأن بناء المؤسسات من حيث صلته بمجلس حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء آلية للاستعراض الدوري الشامل وتبسيط الإجراءات الخاصة.

وكعنصر رئيسي للإصلاح في الاتساق على نطاق المنظومة في ميادين التنمية والبيئة والمساعدة الإنسانية، نعتقد أن ثمة حاجة إلى الإبقاء على الدور الرئيسي للحكومات الوطنية في تحديد أولويات العمل التنفيذي للأمم المتحدة في بلد ما. ويمكن لهيئات الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في بلورة الأولويات الإنمائية الوطنية، ولكن، لا يمكن لها أن تفرضها. وفي مجال العمل من أجل الإصلاح، لا بد لنا من أن نعتمد على المركز الحكومي الدولي للأمم المتحدة ومبدأ تعددية الأطراف في معالجة القضايا. والأمر غير المقبول هو مفهوم أن يحدد الميزانية بلد واحد، أو ممثل الأمم المتحدة، أو أحد برامجها أو إحدى وكالاتها. ولا يمكن أن نؤيد فكرة دمج الأنشطة التنفيذية لجميع الهيئات في وكالة واحدة للأمم المتحدة. واعتماد هذا النهج قد يؤدي إلى رد فعل مقتضب ومتعجل من جانب وكالة واحدة إزاء احتياجات البلدان المتلقية.

وبيلاروس تشعر بالقلق لعدم ارتياح العديد من الوفود إزاء نوعية تفاعلات الأمم المتحدة مع مؤسسات بريتون وودز والمانحين الثنائيين. ولذلك أثر سلبي على إمكانية التنبؤ بالتدفقات المالية المكرسة للتنمية وعلى استقرارها.

وفي الختام، يود وفد بيلاروس أن يغتنم هذه الفرصة لكي يؤكد مرة أخرى استعداده للمشاركة بنشاط كبير في العمل من أجل تطوير وسائل فعالة لإصلاح الأمم المتحدة.

السيد آلي ماغار (نيبال) (تكلم بالانكليزية): تقدِّر نيبال تقديرا عاليا الاهتمام الذي يوليه رئيس الجمعية العامة للتنفيذ الفعال لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي السنوات الأولى من هذا العقد، تعهد المجتمع الدولي بالتزامات ملموسة في العديد من اجتماعات القمة والمؤتمرات للنهوض بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في العالم. وفي عام ٢٠٠٠، قدم لنا إعلان الألفية الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠١، اتفق على برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا في العالم. كما أن اجتماع القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في عام ٢٠٠٢، تمخض عن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المتعلقة بالتنمية المستدامة. وفي نفس السنة، وافق المجتمع الدولي على توافق آراء مونتيري بشأن التمويل من أجل التنمية. وفي عام ٢٠٠٣، تبلور برنامج عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية. ومن الأهمية بمكان أن المؤتمرات واجتماعات القمة تلك بينت لنا معالم الطريق إلى الأمام في شكل تعهدات وأهداف وبرامج متفق عليها. كما أنها حددت مبادئ رئيسية، بما في ذلك مبدأي الشراكة العالمية والملكية الوطنية في ميدان التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وعند علامة منتصف الطريق إلى الموعد المستهدف للوفاء بتلك التعهدات، تبين بطاقة تقرير الإنجاز نتائج مختلطة. فبينما أحرزت بعض البلدان طفرات كبيرة جزئيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن بلدانا كثيرة أخرى، وخاصة أقل البلدان نموا، قد تخلفت عن تحقيقها. وما لم نسرع جهودنا الآن، فإن تحقيق تلك الأهداف في الإطار المستهدف سيكون بعيد المنال. لذلك، علينا أن نبني على ما تحقق من إنجازات حتى الآن وأن نسعى جاهدين لتسريع تنفيذها في المستقبل القريب.

ونيبال تعلق أهمية كبيرة على دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة لتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ونحن نؤيد مشاركة أكبر من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النهوض بجدول الأعمال الاجتماعي – الاقتصادي. وندعم الاتساق على نطاق المنظومة ونشدد على ضرورة التنسيق فيما بين الوكالات في المنظومة من أجل التنفيذ الناجح لنتائج التنمية. ونشجع اللجان الإقليمية والوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة للأمم المتحدة على تعزيز دورها في دعم البرامج القطرية للتنمية.

ويمكن أن نتوقع من مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقد في المجالين الاجتماعي والاقتصادي والميادين الأخرى المتصلة بهما. وثمة حاجة إلى زيادة توسيع دور هاتين المؤسستين وإعادة توجيه أعمالهما للدفع قدما بعجلة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في البلدان الأشد فقرا في العالم. وبصفة خاصة، لا بد من تقوية آلياتها للرصد والمتابعة من خلال تحسين المؤشرات وتطوير مصفوفة قائمة على النتائج في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة.

إن عام ٢٠٠٨ سيكون لحظة فاصلة بالنسبة لجدول أعمال التنمية. وسوف نستعرض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في عام ٢٠٠٢. وفضلا عن ذلك، ستجري الجمعية العامة استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الثاني عشر، الذي سيعقد في أكرا، سنعالج أيضا التحديات التي تفرضها العولمة على التنمية. ونيبال تعلق أهمية حيوية على تلك الأحداث وتؤكد أنها توفر فرصا متجددة لزيادة تسريع تنفيذ أهدافنا وتعهداتنا المتفق عليها في ميدان التنمية.

ونيبال ملتزمة بإدماج الأهداف والالتزامات والبرامج الإنمائية المتفق بشأنها دوليا في سياساتها وبرامجها الوطنية. وقد أدمجنا الكثير منها في خطتنا للتنمية الوطنية فعلا. وخطتنا

المؤقتة تركز على الالتزامات إزاء تنمية محورها الشعب، مع التركيز بقوة على الحكم الرشيد والحد من الفقر. ويحدونا الأمل في أن يوفر شركاؤنا في التنمية مستوى معززا من الدعم لمساعدتنا على تحقيق أهدافنا وغاياتنا المرسومة.

لقد حققت عملية السلام في نيبال تقدما كبيرا منذ التوقيع التاريخي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ على اتفاق سلام شامل بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). ونحن نسعى جاهدين إلى إقامة نيبال جديدة ملتزمة بالقيم الأساسية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمسار التقدمي للشعب.

لقد انتهى الصراع الذي امتد عقدا كاملا بتحقيق بعض الإنجازات الملموسة، مثل تمكين الجماهير والقبول بإطار أكثر شمولا وديمقراطية لمختلف المجموعات المهمشة في نيبال، بما في ذلك النساء والسكان الأصليين، المادهيس والداليتس وسكان المناطق المتخلفة. ونحن الآن على أعتاب مرحلة إعادة هيكلة الدولة عن طريق الانتخابات للجمعية التأسيسية، حيث سيقوم ممثلون منتخبون للشعب بوضع دستور البلاد. وتلك التطورات ذات أهمية حيوية في تهيئة مناخ مؤات لتحسين تنفيذ الأهداف والتعهدات المتفق عليها دوليا في ميدان التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وفي الختام، فإن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكتفي بدور المتفرج السلبي وملايين البشر في العالم ما زالوا يرزحون تحت وطأة الفقر والإقصاء. إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة لانتشالهم من ذلك المستنقع.

إن إبعاد الفقر وجعله جزءا من التاريخ أمر ممكن، وهو في متناول الإنسان إذا عملنا بتضافر. ولا يمكن الوفاء بهذا التعهد الجليل بدون إرادة سياسية دولية متجددة، وزيادة حجم الموارد بقدر كبير، وبدون سياسات وبرامج مستمرة وقيادة وطنية ملتزمة. إننا معا نستطيع إحداث ذلك. هذا هو الدرس الذي استفدناه من هذه القمم والمؤتمرات.

إلى جانب جميع أعضاء وفد بلدي، أشعر، شخصيا، بالشرف والاعتزاز بحضوري الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، مع أن رحلتي إلى هنا كانت صعبة حقا. لقد رُفض طلبي للحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة قبل نحو سبعة أشهر، على الرغم من أنه كان لي شرف الحصول على دعوة خطية من وكيل الأمين العام لين باسكو، للانضمام إلى فريق يعمل على إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدراسة النظُم الانتخابية ومهامها. وأعتقد أنه من المؤكد أن هذا التصرف والتوجه من جانب الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة غير واضح لدى الناس حول العالم، الذين يكنّون احتراما عظيما لتلك الطبقة. وهذا ما جعلهم يفكرون في نقل مقر الأمم المتحدة إلى مكان آخر، يسهل وصول الجميع إليه.

السيدة الغانم (الكويت): أود، في مستهل هذه الكلمة، أن أعبر باسم دولة الكويت عن تقديرنا الكبير لجميع الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، في مجال قيادة المنظمة، والتي تنعكس من خلال التقارير المتنوعة، التي طرحها للمناقشة في هذه الدورة، وهو أمر يؤكد حرصه على تنفيذ الولاية المنوطة به على أكمل وجه، ومناشدته الحرص على أهمية تنفيذ ما ورد في إعلان القمة الألفية، وعدم جعله مجرد ذكرى في تاريخ المنظمة.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي محور أهداف الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية. وينبغي أن يظل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، الإطار الشامل للأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تنفذ، بشكل كامل، جميع الالتزامات المتفق عليها في كل المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات

القمة، التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والميادين المتصلة بهما، مع ضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي تقوم على أساس الاعتراف بالقيادة الوطنية وملكية البلدان لاستراتيجياتها الإنمائية.

على الرغم من مرور عامين على انعقاد القمة العالمية، وسبعة أعوام على القمة الألفية، إلا أن التحديات والمخاطر التي تواجه السلم والأمن الدوليين، مثل الفقر، والجوع، وتفشي الأمراض الخطيرة والمعدية كالإيدز والملاريا، وتدهور البيئة، لا زالت تمثل خطرا قائما وماثلا أمامنا. ويمثل مؤتمر المتابعة الأول للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المقرر عقده في الدوحة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، فرصة كبيرة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد قطعت دولة الكويت شوطا طويلا في ترجمة التعهدات وقرارات القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ على أرض الواقع، وأنجزت الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في مجالات التعليم والصحة وتعزيز دور المرأة، ووضعت السياسات الكفيلة بالنهوض بالمجتمع، وتحقيق مزيد من التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستوى حياة الفرد.

وانطلاقا من إيماننا المطلق بالقيم الإنسانية والتكاتف الدولي، فقد بادرنا، منذ حصولنا على الاستقلال، إلى تبني برنامج مساعدات سخي للدول النامية. فقد أنشأنا، عام ١٩٦١، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وهو ثاني أقدم صندوق إنمائي في العالم بعد صندوق النقد الدولي، حيث قام بتمويل المئات من مشاريع البنية التحتية، في أكثر من مائة دولة، وصلت قيمتها إلى أكثر من ١٢ مليار دولار. وبذلك، فاق حجم تلك المساعدات ضعف النسبة الدولية المتفق عليها من إجمالي الناتج القومي.

وفي هذا الصدد، يتعين على الدول المتقدمة دعم الهياكل الاقتصادية للدول النامية، والالتزام بتعهداتها بتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية المناسبة، بحيث تحقق نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي، كمساعدات لصالح الدول النامية، ويكون تقديم هذه المساعدات في إطار دعم الاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدتها الدول النامية نفسها.

إنه من المؤسف أن نرى حالة الفقر والجوع والمرض مستمرة في الدول النامية، بل من المؤلم أن نرى أكثر من نصف سكان الأرض يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، الأمر الذي يتطلب نظرة جادة في معوقات التنمية في العالم النامي ومراجعة حقيقية لها. وهنا، تطالب دولة الكويت منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز بتخفيف القيود على صادراتها، ووضع نظام تجارة دولي أكثر عدالة وإنصافا للدول الفقيرة وأقل البلدان نموا، وتوسيع نطاق مشاركتها في عملية صنع قرارات تلك المنظمة وأخذ اهتماماتها بعين الاعتبار.

تؤكد دولة الكويت، مجددا، مواصلتها للجهود المبذولة للتقليل من آثار التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر، خاصة في ما يتعلق بالبيئة، وهي تتابع ظاهرة التغير المناخي باهتمام بالغ. ورغم تأكيد تقارير الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ وصعوبة الاعتماد على استراتيجية واحدة لحل الآثار الناشئة عن تلك الظاهرة، فإن التركيز لا يزال منصبا على تخفيض استخدام الوقود الأحفوري، وتجاهل العوامل الأخرى الناجمة عن أفعال الإنسان، والمؤثرة، بشكل فعلي على تلوث الهواء وتدهور تغير المناخ، من إزالة الغابات، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وتأثيرات الطاقة النووية، التي هي من أهم المسببات لتراكم الغازات الدفيئة وظاهرة الاحتباس الحراري. ولعل الاجتماع القادم في بالي – إندونيسيا للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو مناسبة لمناقشة مستفيضة في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، نشير إلى تبرع دولة الكويت بمبلغ ١٥٠ مليون دولار في القمة الرئاسية للدول المصدرة للنفط ''أوبك''، التي عُقدت مؤخرا في الرياض، وذلك للأبحاث المتعلقة بالطاقة والمناخ.

وستظل دولة الكويت على عهدها بتقديم كل ما تستطيع من دعم ومساعدة لأصدقائها من الدول النامية، انطلاقا من إيمانها الراسخ بمبدأ المشاركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وحياة أكثر رفاهية واستقرارا لشعوب العالم.

السيدة إيتيموموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): توافق هذه السنة منتصف الطريق بالنسبة لجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما نتكلم عن تحقيق هذه الأهداف، فإننا نذكر النجاح في القضاء على الفقر والجوع في العديد من البلدان. لكنه لا بد لنا من تنسيق العمل متعدد الأطراف لتحقيق تلك الأهداف، بغية إيجاد بيئة اقتصادية دولية ممكّنة، لدعم جهود البلدان النامية لبلوغ نمو اقتصادي وتنمية دائمين.

إن كازاخستان ملتزمة بتعهداتها ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تنفّذ دائما استراتيجيتنا الإنمائية البعيدة المدى، ''كازاخستان عام ٢٠٣٠''. وهدفنا الرئيسي في مجال السياسات الاقتصادية، ضمان التحاق كازاخستان بصفوف الاقتصادات الأكثر تنافسية. ولبلوغ تلك الغاية، فإننا ننفذ برنامجا صناعيا وابتكاريا لتنويع الاقتصاد، وزيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة وإرساء الأساس لاقتصاد يقوم على خدمات التكنولوجيا المتطورة.

ومن المعترف به على نطاق واسع، أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب بذل جهود إضافية لضمان إحراز البلدان ذات الاحتياجات الخاصة التقدم اللازم في إطار جميع الغايات التي ترمي إليها الأهداف الإنمائية للألفية. والتحديات والقيود أمام البلدان النامية غير الساحلية هائلة. ومن المعترف به أن التكلفة العالية للمعاملات التجارية، المتأثرة بفقدان إمكانية الوصول إلى البحر، وبالبعد عن الأسواق الكبرى، تشكل السبب الرئيسي في تهميش البلدان النامية غير الساحلية. لذلك فإنه من المهم جدا كفالة تنفيذ المقررات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية بشأن التجارة والتنمية لكي يتسنى للاقتصادات الصغيرة والضعيفة أن تتمتع، في نهاية المطاف، بالفوائد والامتيازات التي وُعد بها في تلك المؤتمرات.

وتعتقد كازاخستان أن مسائل التنمية الاجتماعية يجب أن تظل بين البنود ذات الأولوية المدرجة في برامج الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وتعتبر التنمية الاجتماعية، ورفاه السكان، والقضاء على الفقر، والتعليم، وإنشاء وظائف لائقة عناصر رئيسية للحفاظ على الأمن والسلام الجماعيين على المستوى العالمي.

ولذلك، أود أن أثني على وفد جمهورية قيرغيزستان لإعداده مشروع القرار المعنون ''اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية'' (A/62/L.15)، الذي تم تقديمه اليوم، وستشارك كازاخستان في تقديمه. ونعتقد أن الاحتفال السنوي باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية سيتيح الفرصة للمجتمعات والمجتمعات المحلية على جميع المستويات لتوجيه الانتباه مرة أخرى إلى أهمية التنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية حول العالم.

ويود وفد كازاخستان أن يثني على الأمين العام لالتزامه بإنشاء أمانة عامة تتحلى بالمزيد من الشفافية والمساءلة، وبأعلى معايير المقدرة والكفاءة والنزاهة. ونعتقد أن المتابعة المؤسسية الكافية لتوصيات الهيئات الرقابية التابعة

للجمعية العامة والأمم المتحدة من شأنها أن تحول بأسلوب إيجابي قاعدة الموارد البشرية بالمنظمة، وتعزز أدوات صنع القرارات الإدارية وتسمح بتطبيق رقابة مالية أفضل، بالإضافة إلى تقديم تقارير إدارية أكثر دقة في الوقت المناسب. وينبغي أن يراعى في المقام الأول أعلى معايير المقدرة والكفاءة والنزاهة في تعيين الموظفين، كما ينبغي إيلاء المراعاة الواجبة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقا للمادة ١٠١ من الميثاق.

ويرحب وفد بلادي بالتدابير التي تتخذها الأمانة العامة لتحسين نظام الشراء بالأمم المتحدة. وكازاخستان، بوصفها من البلدان المانحة الجديدة الناشئة، تهتم بتحسين فرص الشراء للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبتنويع مصادر السلع والخدمات. وعلى مدار العقود الماضية زادت بشكل كبير فرص المنافسة لدى اقتصادات هذه البلدان. ومن أجل تعزيز أنشطة الشراء في هذه البلدان ينبغي لدائرة المشتريات بالأمم المتحدة أن تستكمل بصفة دورية نظام المشتريات في الميدان، وأن تولي مزيدا من الاهتمام لتنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية للمقاولين المحليين ونشر المعلومات في وسائط الإعلام الجماهيري باللغات المحلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أدلي بكلمة أمام الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وكما فعلنا في الدورات السابقة للجمعية العامة، أود أن أشير إلى هذا الموضوع من منظور البُعد البرلماني الناشئ في أعمال الأمم المتحدة، والفوائد التي ينطوي عليها.

أود أن أذكر أننا نشير هنا إلى بُعد يجب أن تصيغه البرلمانات وأعضاؤها، والذي يتعين أن تضرب جذوره بقوة في الأنشطة التي تضطلع بها تلك البرلمانات على الصعيد الوطني في البلد. ويتضمن هذا البعد الإجراءات التي تتخذها البرلمانات للمساهمة في المفاوضات والمناقشات الدولية التي تجري في الأمم المتحدة ومراقبتها، ولكفالة الامتثال على الصعيد الوطني للمعايير الدولية وسيادة القانون. كما ينطوي أيضا على تمحيص أنشطة الأمم المتحدة والإسهام بمدخلات في مداولاتها.

وكما أكدنا من قبل، فإن الاتحاد البرلماني الدولي على قناعة بأن أعضاء البرلمان يمكنهم الاضطلاع بدور شديد الأهمية في بناء دعم سياسي وطني للإجراءات الدولية. وفي رأي الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يشاطره فيه الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سوف تستفيد الأمم المتحدة على نحو كبير وبالتأكد من أن تلك البرلمانات وأعضاءها على فهم كامل وغير مشوه للعمليات والأنشطة الرئيسية التي تجري في الأمم المتحدة.

ومن منطلق هذا المفهوم اتخذت الجمعية العامة، منذ عام، بتوافق الآراء القرار ٦/٦١ بشأن ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي“. ومنذ ذلك الحين ما زلنا نركز على التنفيذ الفعال لهذا القرار الجسور والتطلعي.

إن هذا القرار، بوصفه توصية عامة، يشجع الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة التعاون عن كثب في مختلف الميادين، ولا سيما السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والمسائل الجنسانية، مع أخذ الفوائد الكبيرة للتعاون بين المنظمتين، التي يشهد عليها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الاعتبار.

وتحديدا، بسبب الأهمية التي يوليها الاتحاد البرلماني الدولي لهذا التعاون المتنامي فإننا نكرس الوقت والموارد من أجل أن نكفل لهذه العملية النظرة المتأنية والتوجيه السياسي. ولذلك فإنه من بين التدابير التي اتخذها بالفعل الاتحاد البرلماني الدولي إنشاء لجنة برلمانية مكرسة للعناية بشؤون الأمم المتحدة، يمكن أن تشارك فيها جميع البرلمانات وتقدم مساهمتها لتطوير هذا البعد البرلماني في أعمال الأمم المتحدة، وتراقب تنفيذه.

اسمحوا لي أن أذكر باختصار بعض أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي التي اضطلع بها على مدار السنة الماضية، دعما لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما عن طريق متابعة تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦١. وكنقطة أولى، شجّع القرار الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة تعزيز مساهمته في أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك عملية تنشيطها، كما هو متوخى في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وفيما يتصل بهيئات الأمم المتحدة المنشأة حديثا، من قبيل مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام.

وفيما يتعلق بتنشيط الجمعية العامة، أتيحت للاتحاد البرلماني الدولي فرصة التشاور والاشتراك مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع المهم للغاية. وفي ضوء الخبرة ذات الصلة التي تزخر بها البرلمانات الدولية في مجال تحديث وتنشيط الهيئات التشريعية، طرحنا على الجمعية العامة مجموعة من الأفكار والمقترحات والممارسات الجيدة، ونتطلع إلى إيجاد أكثر السبل ملاءمة لزيادة المشاركة في هذه العملية.

وعلاوة على ذلك استمعت، في الشهر الماضي في جنيف، اللجنة البرلمانية الجديدة المعنية بشؤون الأمم المتحدة، التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، واشتركت معه في مناقشات، وستسعى إلى تحديد الأساليب التي يمكن أن تعمل بموجبها البرلمانات على أفضل وجه دعما للمجلس، ولا سيما في سياق عملية الاستعراض الدورية الشاملة. وهذا يكفل تقديم تقارير دقيقة عن تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والمساعدة على تحديد تلك المجالات التي تتطلب بذل جهود إضافية.

وفيما يتعلق بلجنة بناء السلام، يتابع الاتحاد البرلماني الدولي عن كثب المداولات والإجراءات التي تتعلق ببوروندي وسيراليون، ويعمل مع البرلمانات والسلطات في كلا البلدين، من أجل بناء دعم دولي قوي للهيئات التشريعية الجديدة بوصفها عناصر أساسية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

وكما أوصي في قرار الجمعية العامة ٦/٦١، يضطلع الاتحاد البرلماني الدولي أيضا بدور أكثر نشاطا دعما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في تنفيذ المهام الجديدة المفوضة للمجلس من جانب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، يأخذ الاتحاد البرلماني الدولي بزمام المبادرة في تشكيل بُعد برلماني لمنتدى التعاون الإنمائي الجديد، ويعد العدة بنشاط الآن بعد أن أعلن التزامه بمناسبة انطلاق منتدى التعاون الإنمائي في وقت سابق هذا العام، لانعقاد الدورة الموضوعية الأولى للمنتدى في العام القادم.

وسيدمج التعاون الإنمائي تدريجيا في برنامج العمل العادي للاتحاد البرلماني الدولي. وفي الوقت نفسه، سيشكل الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة تمثيلية من أعضاء البرلمان، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، المتمرسين في قضايا التعاون الإنمائي، للمشاركة والمساهمة في المنتدى الأول للجهات المعنية التابع لمنتدى التعاون الإنمائي في الربيع القادم، مما يساهم بمدخلات مباشرة في أعمال المنتدى. والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه عضوا في المجلس الاستشاري

لمنتدى التعاون الإنمائي، سيتشاور بشكل وثيق مع الأمم المتحدة بشأن جدول أعمال هذه الجلسة ونتائجها المتوقعة.

وفي الفقرة ٦ من القرار ٦/٦١، رحبت الجمعية العامة باتفاق الشراكة المبرم بين صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والاتحاد البرلماني الدولي، وأعربت عن تطلعها إلى زيادة التعاون في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد.

وفي الواقع، وبتمويل من حساب الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم الاتحاد البرلماني الدولي حاليا بتنفيذ مشروعين: احدهما يرمي إلى تعزيز قدرات البرلمانات في أفريقيا بغية إصدار وتنقيح التشريعات الوطنية لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ والآخر لدعم البرلمانيات في بوروندي، وهو يشمل مبادرات ترمي إلى جمع النساء العضوات في البرلمان من جميع الأحزاب السياسية للعمل معا على تعزيز حقوق النساء في بوروندي.

وفي سياق أوسع، وقع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأسبوع الماضي على مذكرة جديدة للتفاهم تهدف إلى توسيع تعاونهما في دعم الحكم الديمقراطي في جميع أرجاء العالم في مجالات رئيسية مثل العمليات الوطنية لوضع الميزانيات، والعمل الذي تقوم به البرلمانات للنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجيات تخفيض حدة الفقر، وزيادة مشاركة البرلمانيين في التعاون الإنمائي.

وأخيرا وليس آخرا، وكما أتيحت لنا الفرصة لنقول قبل وقت قصير للغاية في هذه القاعة (انظر A/62/PV.44)، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يشعر بالاعتزاز لكونه طرفا في مسعى مشترك لتشجيع تخصيص يوم دولي للديمقراطية في تاريخ تم اختياره ليتزامن مع الذكرى السنوية للإعلان العالمي بشأن الديمقراطية. والقواعد والمبادئ الواردة في هذه الوثيقة السياسية الهامة، التي أيدتها قبل ١٠ أعوام البرلمانات الوطنية في جميع أرجاء العالم، صالحة اليوم كما كانت في أي وقت مضى. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة بغية الإدماج المنتظم لهذه القيم الأساسية في الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية على نطاق العالم .

وتدعو توصية أخرى للقرار ٦/٦١ إلى تنظيم الجلسة البرلمانية السنوية التي تعقد في الأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات البرلمانية المتخصصة التي تنظم في الأمم المتحدة باعتبارها اجتماعات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وفي الأسبوع الماضي تكاتف الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، من خلال مكتب رئيس الجمعية العامة، في عقد جلسة برلمانية ناجحة للغاية بشأن موضوع توطيد سيادة القانون في العلاقات الدولية. واجتذبت الجلسة اهتماما كبيرا من البرلمانات الوطنية، التي كانت ممثلة تمثيلا جيدا. كما اجتذبت العديد من الممثلين من البعثات الدائمة، فضلا عن كبار موظفي الأمم المتحدة والأكاديميين، من أجل إجراء مناقشات موضوعية وتفاعلية ومشحونة سياسيا.

ونجحت هذه الجلسة المشتركة في زيادة الوعي بين السياسيين بشأن المسائل المدرجة، أو التي ينبغي أن تكون مدرجة، في صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة، مثل الوفاء بالالتزامات في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، وتعزيز النظام الدولي للعدالة الجنائية، وتنفيذ الإستراتيجية العالمية الدولية لمكافحة الإرهاب. وأسفرت الجلسة عن تقديم عدد من التوصيات للأمم المتحدة، فضلا عن اقتراحات لأعمال يقوم بها البرلمانيون لدعم جهود الأمم المتحدة. وستعمم نتائج الجلسة بعد وقت قصير بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

وأخيرا، فإن القرار ٦/٦١ يدعو إلى مشاركة أوثق للاتحاد البرلماني الدولي، حسب الاقتضاء، في إعداد الاستراتيجيات على نطاق المنظومة لتنظر فيها منظومة الأمم

المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بغية كفالة أن تقدم البرلمانات دعما أكبر وأكثر اتساقا لأعمال الأمم المتحدة.

وما زال يتعين علينا أن نحدد أفضل السبل لتنفيذ هذه التوصية. ومع ذلك، من الواضح لنا أن هناك عددا من المجال التي قد تسمح بإجراء مناقشات ذات مغزى ومفيدة بشكل متبادل، مثل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحشد العمل السياسي لمكافحة تغير المناخ، وإدماج مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسات، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي الختام، فإن الاتحاد البرلماني الدولي ما زال ملتزما بزيادة تطوير شراكة استراتيجية مع الأمم المتحدة. وفي القيام بذلك العمل، نسترشد بالاعتبارات والاقتراحات الواردة في ورقة الاتحاد البرلماني الدولي للسياسات بشأن طابع الشراكة بين الأمم المتحدة وعالم البرلمانات، التي قدمت للنظر فيها في لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة وأيدتها البرلمانات الأعضاء في الاتحاد عند انعقاد الجمعية ١١٧ للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وقدمت هذه الوثيقة للأمم المتحدة وستعمم قريبا في الجمعية العامة بوصفها إسهاما آخر من جانبنا في هذا البند من جدول الأعمال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.15، المعنون "اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية". وقبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/62/L.15، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: البرازيل وتايلند والجبل الأسود وعمان والفلبين وقبرص.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية توافق على اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار *A/62/L.15* (القرار ٦٢/١٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود ٤٨ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٣ من جدول الأعمال.

البند ١٣ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج الصراعات

رسالة من رئيس وفد المفوضية الأوروبية يحيل بها تقريرا عن التقدم المحرز نحو تنفيذ عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات (A/62543 وAdd.1)

مشروع القرار(A/62/L.16)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تلقيت طلبا من المراقب عن الجماعة الأوروبية ليكون المتكلم الأول في المناقشة بشأن هذا البند. ويذكر الأعضاء أن الجماعة الأوروبية تتولى رئاسة عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٧.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق، بدون أن يشكل ذلك سابقة، على أن تستمع للمراقب عن الجماعة الأوروبية، رئيس عملية كيمبرلي، بوصفه المتكلم الأول في المناقشة بشأن هذا البند؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د-٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، والقرار الذي اتخذ من فوره، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد كوفاندا (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني حقا أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية اليوم لأقدم تقريرا عن أعمال عملية كيمبرلي وأن أتولى عرض مضمون مشروع القرار A/62/L.16.

ومنذ إطلاق عملية كيمبرلي، في أواخر التسعينيات، بغية تحسين تنسيق الاستجابة الدولية لظاهرة ماس الصراعات، شهدنا تحولا ملحوظا في الحالة الأمنية بعدة دول منتجة للماس، وخاصة أنجولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وسيراليون. وأسهم تطبيق عملية كيمبرلي في إجراء هذا التقدم في العالم الواقعي واستفاد منه على حد السواء. والحالة الوحيدة حاليا لماس الصراعات هي حالة كوت ديفوار، حيث أن تجارة الماس القادم منها محظورة بموجب قواعد عملية كيمبرلي والحظر المفروض من قبل مجلس الأمن.

واليوم أكثر من أي وقت مضى يتم التعامل مع المزيد من الماس الخام وفقا لقواعد عملية كيمبرلي. وتشير التقديرات إلى استخراج كمية تتراوح بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ قيراط من الماس في العام في كوت ديفوار، مقارنة بالإنتاج السنوي العالمي الذي يبلغ ١٧٦ مليون قيراط. وجميع مراكز إنتاج وتجارة الماس تقريبا تنفذ الخطة حاليا. وشهد هذا العام عمليات هامة للمصادرة والمقاضاة المتعلقة بالماس الممول للصراعات والتهريب. ولذلك، فإن عملية كيمبرلي تحمي صناعة الماس الشرعية، التي تشكل جزءا هاما من اقتصادات بلدان عديدة، وبالتالي توفر للكثير من الناس فرصة لحياة أفضل.

وأود أن أسلط الضوء على مثالين للشراكة الناجحة في هذا العام لدعم عملية كيمبرلي، ويتعلقان تحديدا بحالتي غانا وليبريا.

في العام الماضي، في غابورون، وافقت عملية كيمبرلي على صفقة متوازنة مع غانا، التي كانت تتعرض لانتقادات بشأن التنفيذ الوطني. ويسعدني الآن أن أبلغ عن تحقيق تحسن كبير. وغانا تنفذ خطة عمل للرقابة على القطاع غير الرسمي فيها، بدعم إضافي في الرصد والمساعدة التقنية مقدم من الجماعة الأوروبية، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة، وفريق بقيادة رئيس سابق لعملية كيمبرلي لتقييم التقدم. وقد ساعدت صناعة الماس، الممثلة بمجلس الماس العالمي، في رصد الصادرات. ورحب خبراء الأمم المتحدة المراقبون للحظر المفروض على كوت ديفوار بـ ”تعاون وجهود اتفاقية كيمبرلي في تشجيع الدول المشاركة على إجراء مزيد من الإصلاحات على أنظمتها للرقابة الداخلية“. (A/62/543، المرفق، الفقرة ٨). وأشاد الخبراء أيضا ”بالجهود اللافتة“ التي بذلتها غانا، ”والتي عززت مصداقية نظام الرقابة الداخلية لديها ونظام استيراد وتصدير الماس“ (المرجع نفسه).

وفي هذا العام، تم الاتفاق في بروكسل على الانتقال إلى نظام لرصد الصادرات يقوم على تحديد المخاطر. وتواصل غانا العمل على تسجيل جهات التعدين غير الرسمية وتقدير مستويات الإنتاج، بدعم من الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية ومجلس الماس العالمي.

ومثال جيد آخر على عمل شراكة عملية كيمبرلي يتعلق بحالة ليبريا. فالمشتركون والمراقبون في عملية كيمبرلي، بما في ذلك الولايات المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، وجنوب أفريقيا، وكندا، وسيراليون، ومجلس الماس العالمي، بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جميعهم تعاونوا تعاونا وثيقا مع حكومة ليبريا لتقديم المشورة وتدريب وتجهيز مكتب الماس الحكومي وموظفيه. وفي آذار/مارس، أوفدت عملية كيمبرلي بعثة خبرائها الثالثة إلى ليبريا، بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة للجزاءات، وبدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ووجدت أن ليبريا تفي بمتطلبات عملية كيمبرلي. وجرى إبلاغ مجلس الأمن بنتائج التقييم هذه، وبموجب قراره ١٧٣٥ (٢٠٠٧)، المؤرخ ٢٧ نيسان/إبريل ٢٠٠٧، قرر المجلس رفع الحظر على الماس. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، قبل انضمام ليبريا إلى عملية

كيمبرلي. ويعمل عدد من أصدقاء ليبريا مع الحكومة على دعم تنفيذ عملية كيمبرلي.

ومرة أخرى، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، ولكننا نعتقد بأن ذلك يمثل مرحلة حقيقية، ترسي الأساس اللازم لجعل الماس يسهم في الازدهار بدلا من الصراع في غرب أفريقيا.

وتشكل قصتا النجاح هاتان امتدادا لتاريخ عملية كيمبرلي الإيجابي. وقد قام المشاركون والمراقبون بعمل شاق خلال العام المنصرم لتعزيز عملية كيمبرلي، ونجحوا في التصدي لبعض التحديات المتبقية وفي الدفع قدما بالمعايير، وخاصة فيما يتعلق بمراكز التجارة والتصنيع.

واسمحوا لي أن أقول كلمة بشأن المشاركة في عملية كيمبرلي، التي يعد استمرار الاهتمام بها تجليا لقوتها ومصداقيتها. فقد ظلت الخطة مفتوحة، على أساس عالمي وغير تمييزي، لكل البلدان وكل منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المستعدة والقادرة على الوفاء بمتطلباتها. وبالإضافة إلى ليبريا، رحبنا هذا العام بمشاركة تركيا وجمهورية الكونغو. وقد تعاونا مع البلدان المتقدمة بطلب المشاركة للتأكد من كونها مستعدة تماما لتولي مسؤوليات المشاركة في عملية كيمبرلي. وقد حضرت بوركينا فاسو، وتونس، والكاميرون، ومالي، ومصر، والمكسيك الاجتماع العام في بروكسل، وأكدت عزمها على المشاركة، بينما عبرت كل من البحرين، والرأس الأخضر، وزامبيا، وسويسرا، وغابون عن رغبتها في المشاركة في المستقبل.

وجرى بنجاح توسيع مشاركة المجتمع المدني، حيث بلغت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماع العام رقما قياسيا، بما في ذلك عدد كبير من البلدان المنتجة. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني على الصعيد الوطني كذلك.

وقد حققنا تقدما لا بأس به في مجال الرصد. وجرى خلال السنوات الأربع الماضية ما يربو على ٥٠ زيارة تفتيش ميدانية في بلدان مشاركة أو متقدمة بطلب المشاركة في عملية كيمبرلي، وتشكل طاقم كل زيارة تفتيش بشكل تام من المتطوعين، مما أظهر حالة لافتة من تقاسم الأعباء. ومع أن نظام استعراض الأقران يقوم على التطوع، أظهر كل المشاركين عمليا انفتاحهم للخضوع للتدقيق واستعدادهم للتحسين. وشرع الآن في الجولة الثانية من زيارات الاستعراض، حيث انتهت زيارة واحدة ويجري الإعداد لعدد آخر من الزيارات.

وفي بداية هذا العام أعلنت عملية كيمبرلي للمرة الأولى إحصائيات الإنتاج والتجارة، وذلك لزيادة الشفافية وللسماح للآخرين بتحليل البيانات. وتشكل الإحصائيات جزءا لا يتجزأ من الرصد، وجرى إعداد تحليلات إحصائية لكل زيارات استعراض الأقران خلال العام الماضي. وحللت عملية كيمبرلي بيانات عام ٢٠٠٦، محددة بذلك عددا من الأخطاء البشرية، والإجراءات التي سيتم تقويمها، وقضايا متعلقة بالعمل في المستقبل. وقدم جميع المشاركين التقارير الإحصائية المطلوبة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، مدعومين بفرص التدريب المتواصلة التي أتاحتها حكومة كندا.

كما أننا شهدنا خلال العام المنصرم تزايدا في المساعدات التقنية والتدريب دعما لتنفيذ عملية كيمبرلي، وكذلك في الاستعداد لتحديد وجوه الاحتياجات. وتطوعت بعض البلدان لزيادة إسهاماتها في عملية كيمبرلي من خلال الخدمة في أفرقة العمل، أو التدريب، أو توفير التمويل. وهذه شهادة رائعة على روح التعاون بين الأجزاء الثلاثة التي تكون عملية كيمبرلي.

وعلى الجانب التقني، تواصل العمل لتحديد ملامح إنتاج الماس لكي يتسنى كشف الانحرافات. ونتوقع بذل مزيد

من الجهود على المدى المتوسط لوضع تقنيات تحديد هوية الماس على أساس علمي سليم.

ويشكل تعدين الماس الغريني الحرفي نسبة كبيرة من إنتاج الماس على نطاق العالم، ولكن الرقابة عليه تنطوي على تحديات خاصة، وهو ما يركز عليه الفريق العامل المعني بمنتجي الماس الغريني الحرفي. وقد حلل الفريق الحالة في كل بلد فيما يتعلق بإنتاج الماس الغريني الحرفي، مقيما الضوابط عليه في ضوء توصيات عملية كيمبرلي، وناظرا في التقدم المحرز والعقبات المصادفة والتحديات المتبقية. وينوي الفريق تطوير مزيد من الجهود بشأن بناء القدرات، وإمكانية التعقب، والتصدي للاتجار غير المشروع عبر الحدود.

وفي ظل مبادرة بروكسل بشأن الماس القادم من كوت ديفوار، نعتقد أن هناك إمكانية لعملية كيمبرلي أن تدعم بالفعل نهجا إقليميا حقيقيا بشأن الماس في غرب أفريقيا. كما أننا نرى علامات مشجعة في أمريكا الجنوبية بشأن التعاون الإقليمي بهدف التصدي لتحديات الرقابة على إنتاج الماس هناك.

وقد استنتج استعراض أجري لعملية كيمبرلي واكتمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أن العملية نجحت في كبح تجارة الماس الممول للصراعات. ولكنه أشار أيضا إلى الحاجة لإجراء إصلاحات للتكيف مع التحديات الجديدة وزيادة الطلب. وقد تم تنفيذ العديد من تلك التوصيات، مما وضع عملية كيمبرلي على أرضية أكثر صلابة: فجرى تجميع للقواعد والإجراءات، وأقيم موقع جديد على الشبكة العالمية يتمتع بشفافية أكبر، وأضفي الطابع الرسمي على اثنتين من هيئاتها العاملة.

وفي الوقت نفسه تحتفظ عملية كيمبرلي بمرونتها لكي تتصدى بطريقة عملية وملائمة لمختلف التحديات التي تواجهها، من خلال توجيه الرسائل الدبلوماسية، وتقديم المساعدة التقنية، والتدريب والخبرة المتعلقة بالصناعة الجيولوجية أو الخبرة الإحصائية. وبوصفها نموذجا ابتكاريا لتقاسم الأعباء، فإن عملية كيمبرلي عملت على تنمية شعور الملكية لدى المشاركين والمراقبين، الذين كرس العديد منهم موارد كبيرة لتعزيز التنفيذ. وقد خصصت موارد بشرية ومالية على حد سواء من جانب عدد كبير جدا من المشاركين، من خلال توفير المساعدات التقنية، والمشاركة في أفرقة العمل وأفرقة استعراض الأقران.

إن مشروع القرار المعروض اليوم على الجمعية ليس قصيرا. والواقع أنه كَبر فصار ست صفحات، وهذه شهادة على كثرة مجالات النشاط التي شاركت فيها الجمعية العام الماضي والأنشطة المقررة للعام القادم. وأود أن أوجه أنظار الجمعية إلى تعديل فني، سيُدخل على النص النهائي. [التغيير لا علاقة له بالترجمة إلى غير الانكليزية].

ولكن، بفضل ما قام به ممثلو الحكومات والصناعة والمجتمع المدني حول العالم من عمل شاق، تبقى عملية كيمبرلي من أنجح الأمثلة ومن أجدرها بالاستلهام في مجال كيفية قطع الصلة بين الموارد الطبيعية والصراع. ومع أن مستوى توفر الماس المموِّل للصراع صار الآن أدنى بكثير، فإن عملية كيمبرلي أداة بالغة الأهمية لاتقاء الصراع والردع عنه.

نتمنى للهند، رئيسة لعام ٢٠٠٨، ولناميبيا، كنائبة رئيس، كل النجاح. ونؤكد لهما تأييدنا كما نعبر عن امتناننا للدعم الذي قدمه رؤساء عملية كيمبرلي السابقون، الذين أثبتوا جميعا كفاءة قيادية كبرى – أي الاتحاد الروسي وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وكندا.

ويجب أن أعبر أيضا عن شكري الصادق لجميع الذين شاركوا في هذا العمل، على مدى العام الماضي، ولا سيما لرؤساء أفرقة العمل واللجان، ولكن أيضا لجميع

العاملين، من الحكومات والصناعة والمجتمع المدني، الذين أبدوا كثيرا من التفاني في عملهم معا.

ويبقى عليّ أن أعبر، باسم الاتحاد الأوروبي، عن شكري القلبي للأمم المتحدة، التي كانت مصدرا دائما يهتدي به، للدعم والخبرة والتشجيع على تحسين الأداء، وتعاونا تعاونا وثيقا مع لجان الجزاءات وخبرائها، في حالتي كوت ديفوار وليبريا، ونتطلع إلى تعاون أشمل وأعمق مع جميع المنتمين ذوي الصلة، إلى منظومة الأمم المتحدة.

السيد أوتلوليه (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يوجه وفد بوتسوانا تقديره الصادق إلى وفد الاتحاد الأوروبي بشخص كارل كوفاندا، رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٧، لعرضه تقريرا حافلا بالمعلومات، واضحا وشاملا – أي، بكلمة واحدة، ممتازا – في إطار بند جدول الأعمال ١٣، وكذلك لعرضه مشروع القرار A/62/L.16، بصيغته المصوبة شفويا.

ونثني على الاتحاد الأوروبي لتوفيره قيادة راسخة أثناء ولايته. ونرحب بكثير من التقدير، بالتقدم الملموس المحرز في توطيد عملية كيمبرلي وتعزيزها، على نحو ما دعت إليه توصيات استعراض الثلاث سنوات لعملية كيمبرلي والاجتماع السنوي لعملية كيمبرلي في غابورون، الذي عُقد عام ٢٠٠٦.

إن عملية كيمبرلي ذات أهمية حاسمة لتحقيق هدفنا العالمي، المتمثل في قطع الصلة بين المتاجرة غير المشروعة بالماس الخام والصراع المسلح. وهي شهادة واضحة على التأثير الخارق الذي يمكن للجهود الفردية والمتضافرة للحكومات والصناعة والمجتمع المدني أن تخلفه في شؤون السلام والأمن الدوليين. وبالنظر لهذا، تحظى عملية كيمبرلي بما تستحقه من تأييدنا الحازم المستمر والتزامنا الذي لا يتزعزع.

ونحن نحيي الدول الأعضاء لتأديتها دورها بمشاركتها النشطة وبامتثالها لمقتضيات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وهذا من الأمور التي لا غنى عنها لمصداقية عملية كيمبرلي ولنجاحها على حد سواء. ومشاركة المجتمع الدولي على أوسع نطاق ممكن ضرورية لفعالية عملية كيمبرلي. ولهذا نرحب بالدول الأعضاء التي انضمت إلى عملية كيمبرلي في غضون عام ٢٠٠٧ ونشجع الدول الأخرى، التي هي في موقع يتيح لها الانضمام، على أن تفعل ذلك.

أود أن أكرر تأكيدي أن الموارد الطبيعية ينبغي أن تكون لمعظم البلدان النامية نعمة لا نقمة. فالموارد الطبيعية إرث مشترك للشعب ويجدر أن تكون مصدر أمل في حياة أفضل وفي مستقبل أفضل.

في بوتسوانا وفي بلدان أخرى كثيرة في منطقتنا الأفريقية، بدأنا نجسد هذا الأمل في حقيقة واقعة بضمان تخويل الدول جميع الحقوق الخاصة بالمعادن. وعلى مدى الأعوام، كانت حكومة بوتسوانا باستمرار، ولا تزال تستخدم الإيرادات المتأتية من المعادن وخاصة الماس، لتوفير التعليم والصحة والإسكان والطرق والاتصالات السلكية واللاسلكية لصالح جميع المواطنين – وبكلمة واحدة: لصالح التنمية.

ونحن نعترف بأن صراعات اندلعت في بعض أنحاء العالم النامي، لا سيما في أفريقيا، استُخدم فيها الماس، وهو مورد طبيعي رائع الجمال، استخداما غير مشروع لتمويل الصراع أو لإذكاء ناره، وهو ما يسمى بالماس الممول للصراع.

ولا يزال ما يدعى بالماس الممول للصراعات مدعاة قلق بالغ لبوتسوانا وللمجتمع الدولي ككل. بيد أنه يسرنا أن خطوات هامة لا تزال تُتخذ لوقف تجارة الماس غير المشروعة

ومنعها، وذلك نتيجة ما قدمه المجتمع الدولي من دعم شديد، ومبادرات كعملية كيمبرلي.

واليوم نلتزم نحن، منتجي الماس ومصدريه ومستورديه ومستهلكيه، بالمحافظة على أعلى المعايير المحددة، لتجارة الماس، لا لضمان عدم وصول الماس غير المشروع إلى التجارة المشروعة وحسب، بل لنضمن أيضا أن الماس لن يكون أبدا مصدر دمار لناس ولمعاناتهم، كما كانت الحال في عدد من البلدان منذ فترة غير بعيدة.

لقد تم بصورة فعالة تحويل نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ إلى نظام لتعقب الماس الخام، جدير بالثقة، معترف به عالميا، الأمر الذي مكن صناعة الماس من استعادة الشرعية فضلا عن تحقيق مزيد من الشفافية في تجارة الماس. ونحيي جميع الدول الأعضاء التي سارت في طليعة مكافحي المتاجرة غير المشروعة بالماس الخام، بتقديم الدعم الفني لبلدان أخرى، كيما تنفذ تنفيذا كاملا نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ، بالرغم من أن الكثرة الغالبة من الماس كانت دائما من مصادر مشروعة، أن الماس أضحى اليوم أكثر من أي وقت مضى، مصدرا لتمويل التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في مزيد من البلدان، بما في ذلك بعض بلدان أفريقيا التي كان يعصف بها الصراع.

ويسرنا أن تكون ليبريا، هذا البلد الذي خرج من صراع من أشد الصراعات ضراوة، تُعد الآن من البلدان التي يتوفر فيها الحد الأدنى من الشروط الأساسية لعملية كيمبرلي. ونحن متفائلون بأن ليبريا، باستمرار دعم المجتمع الدولي، ستتقدم على نحو مطرد نحو الانتعاش التالي للصراع والتنمية الاقتصادية المستدامة. ولا شك في أن مواردها، بما في ذلك الماس، ستسهم، في مستقبل ليس ببعيد، مساهمة كبيرة في هذه العملية.

وقد أُحرز تقدم حميد أيضا في بلدان أخرى، مثل سيراليون وكوت ديفوار. وفي هذا المجال، يسر وفدي بصورة خاصة أن موارد الماس توجه الآن على نحو متزايد وجهة التمويل لصالح منافع اجتماعية واقتصادية حاسمة في أهميتها، كالتعليم ومرافق الصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع توفير المياه النظيفة والطرق والكهرباء والكثير غيرها من التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان النامية.

والحق أن باستطاعة بوتسوانا وعدد من البلدان الأخرى أن تؤكد الخير الذي يمكن للماس أن يفعله. فلم يكن الماس، طوال العقود الأربعة الماضية شريان حياتنا، وما برح اليوم عِماد اقتصادنا وحسب، لكنه يعد بأن يظل كذلك في المستقبل المنظور. إن توليفة من الحكم الرشيد والقيادة ذات الرؤية للمستقبل والإدارة الحكيمة للماس دفعت بوتسوانا، بقوة، فأخرجها من زمرة أقل البلدان نموا لتصبح بلد متوسط الدخل من حيث مركزه المالي الحالي. ولا تزال عائدات الماس أساس الدخل الحيوي، الذي كان سبب تقدم جميع مؤشراتنا الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك السبب ستقطع بوتسوانا دائما الشوط الإضافي اللازم لحماية نزاهة الماس والإبقاء على ولع المستهلكين به.

وتؤيد بوتسوانا مشروع القرار A/61/L.16، بصيغته المصوبة شفويا. ويؤكد مشروع القرار مجددا العلاقة الفريدة بين منظومة الأمم المتحدة وعملية كيمبرلي ويجدد تأكيد جدوى مواصلة التعاون بينهما، ويدعو إلى التنفيذ الكامل لما يتصل بذلك من تدابير أخرى لمجلس الأمن وقرارات للجمعية العامة. وسيمكن ذلك من تحسين التنسيق وتشديد التركيز على الصلة بين عمل عملية كيمبرلي وعمل الأمم المتحدة في مسعاها لصون السلم والأمن الدوليين.

وتؤيد أحكام مشروع القرار قرارات الجلسة العامة في بروكسل التي يسلط الضوء على إنجازات عملية كيمبرلي والتحديات التي ما زال يتعين التصدي لها. وهو يضع خارطة طريق بشأن كيفية معالجة تلك التحديات والاستفادة من أفضل الممارسات. ويشكل ذلك الأمر أساس الولاية المسندة لرئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٨.

ويغتنم وفد بوتسوانا هذه الفرصة ليؤكد للرئيس المقبل لعملية كيمبرلي، الهند، ونائبه الرئيس، ناميبيا، استمرار حسن نيتنا ودعمنا وتعاوننا في السنوات القادمة.

ونحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار A/61/L.16، بصيغته المصوبة شفويا، الذي يجسد التزامنا الثابت بقطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كإسهام في منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وفي الختام، تولي بوتسوانا أهمية قصوى لهذا الشأن لأنه حاسم بالنسبة لقدرتنا على طمأنة المستهلكين، في بداية هذا الموسم من مواسم حسن النوايا والسخاء، إلى أنه يمكنهم شراء الماس وإهداؤه والتحلي به بكل طمأنينة، وهم يعلمون علما تاما بأن عملية كيمبرلي أثبتت عدم ارتباطه بالصراع، وأنهم بشرائهم لهذا الماس يسهمون في تنمية العديد من البلدان النامية، بما فيها بلدي بوتسوانا.

السيد رودجر يانغ (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تكون من بين مقدمي مشروع القرار A/61/L.16 بشأن دور الماس في تأجيج الصراعات.

لدى المجتمع الدولي الكثير مما ينبغي أن يفتخر به عندما يتعلق الأمر بجهود عملية كيمبرلي. ويرجع الفضل إلى عملية كيمبرلي في أن الماس الممول للصراع لا يشكل اليوم سوى نسبة ضئيلة من السوق العالمية للماس. وبعملية كيمبرلي يتوفر المجتمع الدولي الآن على الأدوات اللازمة لتجنب نشوب الصراعات في المستقبل وتعزيز الاستقرار والأمن في المناطق الغنية بالماس في العالم.

وينبغي أن تشكل الطريقة الفريدة التي عملت بها الحكومات مع صناعة الماس والمجتمع المدني، في إطار عملية كيمبرلي لرصد الاتجار بالماس الخام والتحكم فيه، نموذجا نقتدي به في مواجهة مصادر أخرى للصراعات. ويدل هذا الجهد الذي يشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة على ما يمكن تحقيقه عندما تتضافر جهود الحكومات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بزملائنا من الجماعة الأوروبية الذين جعلوا عملية كيمبرلي تحث عام ٢٠٠٧ المراكز الرئيسية لصناعة الماس والاتجار به على تعزيز الضوابط الداخلية المفروضة على أسواق الماس. كما مكّنت القيادة الأوروبية عملية كيمبرلي من معالجة المشكلة الجارية المتمثلة في تهريب الماس من كوت ديفوار عبر البلدان المجاورة في غرب أفريقيا. ونحن على ثقة بأن تلك المبادرات التي انطلقت في ظل القيادة الأوروبية ستظل السمة الأساسية لجهود عملية كيمبرلي في السنوات القادمة.

كما يسرنا على نحو خاص أن نرحب، في عام ٢٠٠٧، بليبريا كمشارك في عملية كيمبرلي. وقد تحركت الحكومة الليبرية بسرعة في العام الماضي للاستفادة من الدعم الدولي. ووضعت ليبريا نظاما معنيا برصد الماس يتسم بالمصداقية بغية السماح برفع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على صادراتها من الماس والمشاركة في عملية كيمبرلي. ونقدر الخطوات الجبارة التي قطعتها ليبريا للانتقال من عهد كان الماس يمول فيه ارتكاب فظائع وحشية إلى المرحلة الحالية التي يشكل الماس فيها قوة إيجابية ويضطلع بدور إيجابي في إعادة الإعمار الاقتصادي في البلد.

كما ترحب الولايات المتحدة بجهود البلدان المانحة لتقديم المساعدة التقنية بغية تمكين الجهات المشاركة في عملية كيمبرلي من تعزيز ضوابطها الداخلية. ونؤمن بأن تعزيز ضوابط عملية كيمبرلي في الوقت ذاته الذي ندعم فيه فرص تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية العاملة في مجال التعدين يشكل إحدى أفضل الوسائل لدعم الاستقرار ومنع تجدد نشوب الصراعات في المناطق المنتجة للماس.

ونتطلع إلى العمل الوثيق مع الهند بينما تتولى رئاسة عملية كيمبرلي، ومع ناميبيا وهي تتولى نيابة الرئاسة في عام ٢٠٠٨.

السيد ماهوترا (الهند) (تكلم بالانكليزية): أنا ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب الجمعية العامة بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال ”دور الماس في تأجيج الصراعات“.

تعتمد العديد من البلدان النامية بصورة حيوية على مواردها الطبيعية لتحقيق أهدافها الإنمائية. ومن المفارقات أن تلك الموارد الطبيعية بالذات تسببت في نشوب الصراعات وإطالة أمدها في عدة بلدان نتيجة لسوء استخدام الثروات المتولدة عن هذه الموارد. واضطلع الماس، على نحو خاص، بدور هام في ذلك الصدد. وعلاوة على تمويل الاتجار غير المشروع بالماس الخام للصراعات المسلحة المدمرة، فإنه يؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على الاتجار المشروع بالماس على الصعيد الدولي. وبالتالي، من الأهمية بمكان وقف الاتجار غير المشروع بالماس.

وينبغي ألا ننظر إلى مسألة الموارد الطبيعية التي تؤجج الصراعات من مجرد المنظور الضيق للسلم والأمن. وبدلا من ذلك، يجب بذل الجهود لمعالجة المسألة من خلال منظور برنامج عام للتنمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نركز هذه الجهود على جانب العرض فحسب، بل على جميع أجزاء سلسلة الإمداد، بما في ذلك، إنتاج الماس والاتجار به وشراء المستهلكين له.

وفي ذلك الصدد، تشكل عملية كيمبرلي آلية مبتكرة ومفيدة. وهي لا تعالج المشكلة على أساس الاستخراج فحسب، بل أيضا من منظور الإنتاج والاتجار. وكانت خطتها لإصدار الشهادات ناجعة على نحو خاص في إجازة وتنظيم إنتاج الماس الخام والاتجار به. كما أنها تؤكد تماما سيادة الدول الأطراف في العملية وتستند إلى الجهود التي يبذلها المشاركون فيها بصورة طوعية. وعلاوة على ذلك، تتسم العملية بنهج شامل يضم المجتمع الدولي برمته، بما في ذلك المنتجة والمصدرة والمستوردة، فضلا عن صناعة الماس والمجتمع المدني. ولتلك الأسباب، انخرطت البلدان الرئيسية المنتجة للماس والمتجرة به، مثل الهند، بصورة بناءة ونشطة في العملية وتؤيد تنفيذها التام.

ونرحب بالقرارات التي اتخذت في الجلسة العامة التي عقدتها عملية كيمبرلي في بروكسل في وقت سابق من هذا الشهر، الواردة في بيان بروكسل. وعلى نحو خاص، نؤيد ضرورة تعزيز الإشراف الحكومي على تجارة الماس الخام وتصنيعه، بفرض مزيد من الضوابط الداخلية.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للمفوضية الأوروبية، بصفتها رئيسة عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٧، على ما بذلته من جهود خلال العام لتعزيز تنفيذ العملية وعلى مبادرتها المتعلقة بنشر الإحصائيات بشأن إنتاج الماس والاتجار به. ونرحب بإعادة عضوية جمهورية الكونغو في عملية كيمبرلي وانضمام ليبريا وتركيا إليها باعتبارهما مشاركتين جديدتين.

ونود أن نهنئ غانا على جهودها الرامية إلى تنفيذ عملية كيمبرلي. ونحن نؤيد مواصلة زيارات استعراض الأقران. ونود أيضا أن نشكر جمهورية فنزويلا البوليفارية

على دعوتها للزيارة العام المقبل. كما نتطلع إلى تنفيذ مبادرة بروكسل بشأن الماس القادم من كوت ديفوار.

وبصفة الهند رئيسة لعملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٨، فإنها ستعزز من آلية كيمبرلي بالبناء على التقاليد والاتفاقيات السابقة. وستجتهد من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذت خلال جلسة بروكسل العامة عن طريق المشاركة النشطة في الأفرقة العاملة واللجان التابعة لعملية كيمبرلي من أجل بناء نظم رقابة داخلية فعالة على إنتاج الماس الخام وصقله والاتجار به. وهذا هام جدا لضمان نمو تجارة شرعية بالماس وحماية مصادر رزق العديد من الناس في جميع أنحاء العالم. ونتطلع إلى تلقي الدعم والتعاون من جميع المشاركين في عملية كيمبرلي والمجتمع المدني وممثلي الصناعة.

وفي الختام، ولئن كانت آليات مثل عملية كيمبرلي يمكنها أن تؤدي دورا هاما في قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة، فإن التوصل إلى حل دائم يجب أن ينطوي على الاستغلال الفعال والقائم على الرضا للموارد الطبيعية بطريقة تجلب الفوائد للمجتمع ككل.

السيد مبوينـدا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفد بلدي أن يكون من مقدمي مشروع القرار (A/62/L.16) بشأن دور الماس في تأجيج الصراع ومؤيديه. والجمعية العامة إذ تتناول مشروع القرار هذا، تسلم مرة أخرى بحقيقة أن تجارة الماس الممول للصراعات هي عنصر هام جدا في إطالة أمد الصراعات في أماكن عديدة من العالم. والأمر الأهم، أن الجمعية العام بقطعها الصلة بين تجارة الماس المشروعة والماس الممول للصراعات تبعث برسالة واضحة مفادها أنه يمكن للماس النظيف أن يسهم في الازدهار والتنمية في العديد من مناطق العالم. ويحدونا الأمل في أن جهودا مماثلة سيتم بذلها كي لا تعمل المصادر الطبيعية الأخرى مثل النفط والخشب والذهب والنحاس والماء والأرض على تأجيج الصراعات، وإذا ما عملت على ذلك، نأمل في أن تنهض الجمعية العامة بالمسؤولية وأن تتخذ الإجراء المناسب.

بالنسبة لأفريقيا، يشكل الماس أحد المصادر الطبيعية الرئيسية التي تزخر بها القارة. فحوالي ٦٥ في المائة من الماس في العالم، الذي تربو قيمته على ٨ بلايين دولار سنويا، يأتي من أفريقيا. وفي الجنوب الأفريقي، توفر صناعة الماس العمالة لأكثر من ٠٠٠ ٣٨ شخص؛ وعلى المستوى العالمي، هناك حوالي ١٠ ملايين شخص يعتمدون إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة على صناعة الماس.

ومن خلال تجربة ناميبيا نفسها، يعود الفضل في التقدم الذي أحرزته في التنمية إلى استغلال الموارد المعدنية، ولا سيما الماس، الذي يمثل قرابة ٧٠ في المائة من إجمالي إيرادات صادراتنا، و ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٨ في المائة من دَخل الحكومة. ففي العام الماضي لوحده، أنتجت ناميبيا ماسا بلغت قيمته قرابة ٧٠٠ مليون دولار. وبالنسبة لمواطنينا، يعني بيع كل ماسة من ناميبيا في السوق العالمية، توفير الطعام والخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية وبناء مزيد من المدارس والمستشفيات والطرق لربط مجتمعاتنا الريفية.

وفي ضوء هذه الخلفية، ترغب ناميبيا في التأكيد مجددا على التزامها الكامل بعملية كيمبرلي. ونرى أن نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يكفل الشفافية في تسويق الماس المنتج في ناميبيا. كما أنه يوفر إطار عمل قيّم للتعاون بين البلدان المنتجة للماس.

وعن طريق الجهود المتعددة الأطراف في عملية كيمبرلي، أحرزنا تقدما ملموسا خلال وقت قصير نسبيا في السيطرة على تدفقات الماس الممول للصراع، بما في ذلك عن طريق زيادة الرقابة الحكومية على الصناعة. ونشجع المانحين

على مواصلة مد يد العون إلى البلدان المنتجة للماس المشاركة في عملية كيمبرلي، التي تحتاج إلى بناء قدراتها وتعزيزها لتنفيذ الضوابط ومراقبة تجارة الماس بدءا من الاستخراج حتى التصدير.

وبصفة ناميبيا بلدا منتجا للماس، فقد وضعت لوائح تنظيمية صارمة لحماية خلو صناعة الماس فيها من الماس الممول للصراعات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ عدد من المؤسسات الحكومية ، بما في ذلك هيئة مراقبة الماس في وزارة المعادن والطاقة و ووحدة المصادر المحمية في الشرطة الناميبية، وأوكل إليها تحديد مهمة حماية الماس في بلدنا من التهريب وغيره من الأنشطة غير المشروعة. وبهذه الطريقة، تسهم ناميبيا في الجهود الدولية الرامية إلى منع تدفق الماس الممول للصراعات وإلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

ويود وفد بلدي أن يشكر المفوضية الأوروبية على ترؤسها عملية كيمبرلي هذه العام. ونود أيضا أن نهنئ الهند على توليها رئاسة عملية كيمبرلي لعام ٢٠٠٨. وبصفة ناميبيا نائبا للرئيس، فإنها تتطلع إلى عام يستمر فيه التعاون الوثيق.

السيدة هولان (كندا) (تكلمت بالانكليزية): يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة لتبادل وجهات النظر بشأن المسألة الهامة التي يمثلها دور الماس في تأجيج الصراعات. ولا تزال كندا مؤيدة قوية لعملية كيمبرلي التي زادت بعد مجرد أربع سنوات من عملها المساءلة والشفافية والقوانين الحكومية الفعالة المتعلقة بتجارة الماس الخام. وبقيامها بذلك، أحرزت العملية نجاحا كبيرا في قطع الصلة بين تجارة الماس العالمية والصراعات المسلحة.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن شكر وفد بلدي للمفوضية الأوروبية على تنسيق القرار المعروض علينا اليوم وعلى فترة ترؤسها الناجحة لعملية كيمبرلي في العام الماضي. وقد تم إدخال تحسينات هامة على العملية تحت قيادة المفوضية، بما في ذلك تنفيذ العديد من توصيات استعراض الثلاث سنوات والانتهاء تقريبا من الجولة الأولى من زيارات استعراض الأقران واعتماد إعلان بروكسل الخاص بالضوابط الداخلية ومبادرة بروكسل بخصوص الماس القادم من كوت ديفوار. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بانضمام جمهورية الكونغو وليبريا وتركيا إلى عملية كيمبرلي.

وفي الختام، يرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بالهند بوصفها الرئيس المقبل لعملية كيمبرلي ،ونتقدم بتهانينا إلى ناميبيا لاختيارها نائبا للرئيس لعام ٢٠٠٨. ونتطلع إلى العمل مع الوفدين لزيادة تعزيز نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ في العام المقبل.

وربما لم يكن من بين المنجزات في العام الماضي، ما هو أكثر أهمية من التقدم المثير للإعجاب الذي أحرزته غانا في نظام ضوابطها الداخلية على الماس الخام. وتشيد كندا بالطريقة البناءة والشفافة التي شاركت بها غانا في عملية كيمبرلي، ونرحب بما أبدته الحكومة من التزام بإكمال إصلاح ضوابطها الداخلية. وندرك أن قيام غانا بذلك يعني أنها لا تمتثل إلى عملية كيمبرلي فحسب، وإنما أيضا تسهم إسهاما هاما في كفالة عدم دخول الماس غير المشروع من كوت ديفوار إلى التجارة العالمية المشروعة.

وبالمثل، ترحب كندا بمشاركة ليبريا في عملية كيمبرلي وتشيد بالجهود التي تبذلها ليبريا من أجل وضع مجموعة صارمة من الضوابط على استيراد وتصدير الماس الخام. وبعد رفع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على الماس لمدة ست سنوات، قامت ليبريا بأول عملية تصدير رسمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. والتقدم الذي أحرزته ليبريا لا يدل على التزام الحكومة فحسب، بل يدل أيضا على المساعدة التي قدمها المشاركون في عملية كيمبرلي والمراقبون

إلى ليبريا في جهودها الرامية إلى القضاء على تجارة الماس المؤجج للصراع فيها. ونعرب عن تشجيعنا لليبريا على مواصلة نظام رقابتها على الماس الخام.

كما ترحب كندا بالتعاون الإقليمي الناشئ الرامي إلى القضاء على نقل الماس الخام غير المشروع عبر الحدود في غرب أفريقيا وأمريكا الجنوبية والتنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي من بين أفضل الوسائل لتعزيز قدرة المجتمع الدولي على رصد ومراقبة حركة الماس الخام، خاصة عبر الحدود المترامية الأطراف التي تشكل تحدياً جماً. ونشجع المشاركين على تعزيز التعاون الإقليمي في مناطق أخرى من العالم أيضاً.

ومن بين الملامح الفريدة لعملية كيمبرلي، بل وأحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في نجاحها، روح الإبداع والمرونة التي تجلت في الفحص والتحسين الذاتيين خلال سنواتها الأربع الأولى. ولا بد من الحفاظ على هذه الممارسة والروح التي توجهها كيما تنجح العملية في تحديد الثغرات المتبقية في نظام مراقبة الماس الخام وسدها.

وبصفة خاصة، لا بد من تعزيز هذه العملية لاتخاذ إجراءات فعالة في الوقت الملائم لمواجهة الأزمات الطارئة. ومن أهم إبداعاتها في هذا الصدد، إنشاء نظام شامل وموثوق به لاستعراض الأقران لرصد تنفيذ معايير عملية كيمبرلي وممارساتها في البلدان المشاركة. وبهذه الروح، نشجع هذه العملية وأعضاءها على دراسة إمكانية زيادة تطوير قدرتها على فضح ومعالجة الحالات الجديدة للاتجار في ماس الصراع التي قد تظهر في المستقبل.

وفي هذا الصدد، تسلم كندا بالدور الحاسم الذي يقوم به مراقبو المنظمات غير الحكومية – وخاصة غلوبال ويتنس وبارتنرشيب لأفريقيا كندا – في عملية الرصد، والإسهامات الهامة التي قدمتها تلك المنظمات تعزيزاً لمصداقية العملية ومساءلتها. ويسعدنا أيما سعادة ازدياد عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية كيمبرلي. وكندا تحث جميع المشاركين على الاستمرار في العمل بصورة بناءة مع تلك المنظمات، والاعتراف بإسهامها الهام في تحقيق أهدافنا المشتركة.

إن عملية كيمبرلي تقوم بدور أساسي في كسر الحلقة بين الماس الخام والصراعات المسلحة، وهي تقف شاهداً على ما يمكن تحقيقه عن طريق التعاون الإبداعي والمنهجي للحكومات والأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومع ذلك، فهنا في الأمم المتحدة، طالما تناولنا لسنوات المسألة الأعم للموارد الطبيعية والصراع بشكل عام وحسب كل حالة وحسب كل مورد على حدة. وكندا تشجع المنظمة بقوة على النظر في اتباع أسلوب أكثر شمولاً في عملها في هذا المجال. ومن خلال بحث العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية واستمرار الصراعات المسلحة، وتأجيجها في بعض الأحيان، نعتقد أن المجتمع الدولي سيكون في وضع أفضل يمكنه من التوصل إلى حلول دائمة لهذا النوع من الصراعات.

السيد مكسيميشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرى وفدنا أن عملية كيمبرلي تعمل بشكل ناجح وأنها أحرزت تقدماً كبيراً حتى الآن في تحقيق أهدافها الرئيسية، بما في ذلك أداء المهام التي حددتها قرارات مجلس الأمن والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة. وساعد هذا التقدم كثيراً في تعزيز سلطتها. كما نود أن نثني على زملائنا من الاتحاد الأوروبي على ترؤسهم للعملية كيمبرلي لهذه السنة بنجاح، وخاصة عقد الاجتماع العام لعملية كيمبرلي في بروكسل خلال الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، وإعداد مشروع القرار للدورة الثانية والستين للجمعية العامة بشأن ماس الصراع.

واليوم، فإن عملية كيمبرلي أصبحت هيئة معقدة للغاية، إذ تنفذ في إطارها طائفة كاملة من المهام الحساسة بالنسبة لمشتركيها. ولذلك، نرى أن من المهم زيادة جهود المجتمع الدولي لمواصلة تطوير آليات عملية كيمبرلي وأساسها القانوني.

ومن الواضح أن نمو فعالية عملية كيمبرلي يتوقف بصورة مباشرة على ضمان عالمية عضويتها والاتفاق على إجراءات كل أجهزتها العاملة. وبالنظر إلى أهمية تجارة الماس وملامحها ذات الخصوصية، من الأهمية بمكان توسيع دائرة المشتركين في عملية كيمبرلي والمراقبين لها. وفي هذا الصدد، نرحب بقرارات كل من ليبريا وتركيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يصبحوا مشاركين كاملي العضوية.

ومشروع القرار الذي سنعتمده اليوم يعبر عن التقدم والزخم الكبيرين اللذين تحققا في إطار عملية كيمبرلي في عام ٢٠٠٧. وفي نفس الوقت، نحن مقتنعون بأنه ما زال هناك عمل كثير من أجل زيادة الفعالية في تنفيذ ولايات عملية كيمبرلي، وخاصة فيما يتعلق بتنشيط العمل لتنفيذ قرارات مراجعة أحد أسسها الرئيسية، وأعني نظام منح الشهادات في إطار عملية كيمبرلي. وعليه، فإننا نؤيد الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات الاجتماعين العامين في غابوروني وبروكسل، التي تهدف إلى تعزيز إجراءات المراقبة في مراكز الاتجار والصقل والتصنيع.

وتمثل آلية استعراض الأقران التي تعرف بنظام عملية كيمبرلي للشهادات أداة بالغة الأهمية بالنسبة لتلك العملية. ونرى أنه عند تنظيم زيارات للمراجعة، من الأهمية الحيوية بصورة خاصة أن تتركز الجهود على البلدان التي تجد صعوبة في تنفيذ المتطلبات الدنيا لنظام منح الشهادات وعلى البلدان التي تطلب مساعدة تقنية.

وفيما يخصنا، في روسيا، فإننا مستعدون على مستوى وكالات الدولة وفي قطاع الماس والمجتمع المدني على حد سواء، لمواصلة بذل أقصى الجهود الممكنة في إطار الأمم المتحدة، وعملية كيمبرلي والمنظمات والمحافل الدولية الأخرى، وكذلك على أساس ثنائي، بغية منع استخدام الماس الخام في تأجيج الصراعات الدولية.

ووفقاً لقرار الاجتماع العام المعقود في غابوروني في عام ٢٠٠٦، عُيِّنت روسيا رئيساً للجنة عملية كيمبرلي المعنية بالقواعد والإجراءات. وقد انصبت كل جهودنا في السنة الماضية على بلورة وقواعد وإجراءات جديدة وتحسين القائم منها، على أساس أنها ينبغي أن تستهدف تسوية بنود اللجنة في توقيت حسن، وينبغي أن تكون شفافة وشاملة، لا بالنسبة للمشتركين في عملية كيمبرلي فحسب، بل وللجمهور العام أيضاً.

وشأننا شأن غيرنا ممن تكلموا في هذا البند من جدول الأعمال، نود أيضاً أن نعرب عن تمنياتنا للهند، الرئيس الجديد لعملية كيمبرلي، وناميبيا النائب الجديد للرئيس، بالتوفيق في عملهما خلال السنة المقبلة.

وفي الختام، من الواضح تماماً أنه لأسباب فنية، لم تُدرج روسيا بين مقدمي مشروع القرار A/62/L.16. ونود أن نعلن أننا قد انضممنا إلى مقدميه الآن، ونطلب أن يدرج ذلك في المحضر الرسمي.

السيد كيمب (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إن أستراليا مؤيد قوي لعملية كيمبرلي. وبعد أربع سنوات من عمرها فحسب، زادت عملية كيمبرلي من شفافيتها ويسرت التنظيم الحكومي الفعال لتجارة الماس الخام. وقد حققت هذه العملية نجاحاً ملحوظاً في كسر الحلقة التي كانت تربط هذه التجارة بالصراع المسلح، وهي تقف شاهداً على

ما يمكن تحقيقه من خلال الجهود الجماعية للحكومات والأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتود أستراليا أن تعرب عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل كندا في وقت سابق. وتود أستراليا أيضاً أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار بشأن هذا البند.

السيد أنطونيو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، أولا، أن أهنئ الجماعة الأوروبية على العمل الجيد الذي قامت به خلال فترة رئاستها لعملية كيمبرلي في هذه السنة. وقد نتج عن ذلك توحيد تدريجي لهذه العملية، وشفافية أكبر من خلال نشر مجموعة أكثر اكتمالا من الإحصاءات عن الإنتاج والتجارة، ومعلومات شاملة أفضل بشأن صناعة الماس في جميع أنحاء العالم. كما أثني أيضا على الرئاسة لتقديمها التقرير السنوي وعلى اللجنة الأوروبية للروح القيادية التي أبدتها خلال المشاورات التي دارت بخصوص مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية (A/62/L.16)، الذي تؤيده بلادي تأييدا تاما. وأتمنى ولاية ناجحة جدا للهند بوصفها الرئيس المقبل، ولناميبيا بوصفها نائب الرئيس المقبل.

قدمت عملية كيمبرلي، منذ إنشائها، مساهمة قيّمة للسلام والاستقرار، ولا سيما في أفريقيا. وبالفعل، فإن القواعد التي استحدثتها العملية تحكم الرقابة على إنتاج الماس وتدفقه إلى الأسواق الدولية على حد سواء. إن إنشاء نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات للماس الخام، الذي بدأ سريانه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والتزام الأعضاء في النظام بتنفيذه وكذلك الجزاءات التي اعتمدها مجلس الأمن، التي تتصل أساسا بعدة بلدان أفريقية، كانت عوامل حاسمة ساهمت في إنهاء الصراعات، بما في ذلك، في بلادي، أنغولا، حيث كانت تشن حرب وتمول بما يسمى الماس الملطخ بالدماء. إن السنوات الخمس من السلام في أنغولا، هي في الواقع مؤشر جيد لنجاح عملية كيمبرلي، وبخاصة نجاح نظام إصدار الشهادات.

تنتج البلدان الأفريقية ما يقرب من ٦٥ في المائة من الإنتاج العالمي للماس، تصل قيمته إلى حوالي ٨,٤ بليون دولار في السنة. وتعتمد اقتصادات بعض البلدان الأفريقية على إنتاج وتجارة الماس، وفي بلدان أخرى، يساهم الماس بشكل رئيسي في رفاه السكان وفي تنمية الهياكل الأساسية. ولذلك، لا يمكن الاستهانة بضرورة حماية هذا المورد المعدني القيّم وإدارته بصورة ملائمة.

والآن بعد أن أصبح نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات ساريا بشكل قانوني فيما يزيد على ٤٥ بلدا، فإن ذلك الصك بحاجة إلى الدعم بإنشاء نظام للرقابة الداخلية في كل بلد. ويجب وضع هذا النظام من أجل إعطاء معنى حقيقي لكل شهادة تصدر عن السلطة الوطنية المعنية. ولذلك يوجد سند قوي لبناء قدرات السلطات التنظيمية وسلطات الإنفاذ، ولا سيما في أفريقيا، موطن البلدان الرئيسية المنتجة للماس.

وفي هذا الصدد، أنشأت أنغولا، وهي من البلدان الرائدة في إطلاق عملية كيمبرلي، هيئة الماس للتفتيش والأمن، وهي قوة متخصصة مسؤولة عن سلامة الماس الأنغولي، ومسؤولة، بوجه خاص، عن سلامة نقل الماس إلى لواندا من مواقع مشاريع التعدين أو من مراكز الشراء في الداخل. وتراقب القوة أيضا الأمن في مرافق التصنيف في لواندا وتتواجد في كل مرحلة من مراحل فتح طرود الماس وتصنيفه وتقدير قيمته وإعادة تغليفه للتصدير.

وبهدف إجراء التحسين المستمر في تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات وتحديث صناعة التعدين في البلد لكي تتفق مع دينامية الاقتصاد العالمي، أنشئت لجنتان وزاريتان متعددا القطاعات في أنغولا بمرسوم رئاسي.

وكُلفت اللجنتان أساسا بمهمة استعراض التشريعات الوطنية الحالية للتعدين، ولا سيما كفالة حماية الموارد الوطنية من الماس.

وكانت تلك التدابير أساسية في تحقيق التقدم الذي أحرزه قطاع الماس الأنغولي على مدار السنوات الخمس الماضية التي سادها السلام. وتضاعف الإنتاج تقريبا من ٥ ملايين قيراط في عام ٢٠٠٢ إلى ما يقرب من ٩,٥ ملايين قيراط في عام ٢٠٠٦. كما تضاعف تقريبا الدخل الإجمالي من بيع الماس من ٦٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وفي نفس الفترة ازدادت عائدات الحكومة ثلاثة أضعاف، من ٤٥ مليون دولار إلى ١٦٥ مليون دولار.

وعلى الصعيد الدولي، اضطلعت أنغولا بدور محوري، في لواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في عملية إنشاء رابطة البلدان المنتجة للماس في أفريقيا، والتي تهدف إلى تنسيق السياسات والاستراتيجيات من أجل التنمية الدائمة والمستدامة لصناعة الماس الأفريقية.

وكما ورد بحق في الفقرة ١٣ من مشروع القرار المعروض على الجمعية، تترأس أنغولا فريق عملية كيمبرلي العامل المعني بإنتاج الماس الحرفي الغريني، الذي أنشئ في جلسة عامة لعملية كيمبرلي عقدت في غابورون، بوتسوانا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نتيجة لمقررات متلاحقة اتخذت في جلسات عامة سابقة عقدت في غاتينو، كندا، وموسكو، روسيا، في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، على التوالي. وكما يدرك الأعضاء، فإن مهمة الفريق العامل هي ضمان تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان موسكو فيما يتعلق بتحسين الرقابة الداخلية على عمليات الاستكشاف الحرفية والصغيرة الحجم للماس الغريني، وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة.

وفي أنغولا، فإن عمليات الاستكشاف الحرفية للماس الغريني مسموح بها قانونا في مناطق محددة فقط، حيث لا يصلح التعدين الآلي من الناحية التجارية. والحصول على ترخيص أمر ملزم ويجب الحصول عليه قبل السماح بالقيام بأنشطة التعدين الحرفية. ويجب أن يكون عمال مناجم الماس الحرفيون، المعروفون في أنغولا بالغاريمبيروس – في سن ١٨ سنة أو أكبر، ويجب أن يحملوا وثائق هوية سارية، كما يجب أن يكونوا مقيمين لمدة ١٠ سنوات على الأقل في البلد أو في المنطقة المجاورة التي سيضطلع فيها بنشاط التعدين.

ومع أخذ الأهمية الاستراتيجية للماس بعين الاعتبار، ولا سيما بالنسبة إلى بعض البلدان الأفريقية، من المهم إيلاء اهتمام خاص لهذا المجال من جانب حكومات منتجي الماس ومستورديه الرئيسيين على السواء. لذلك من الضروري أن تواصل جميع الأطراف المعنية التزامها بمكافحة الاتجار غير المشروع بالماس وغشه. وفي سياق مكافحة الاتجار غير المشروع بالماس العابر للحدود ينبغي أن يستمر تركيز المشاورات التي تجري بين الأطراف المعنية على التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي، من خلال مجموعات اقتصادية، بهدف الحد من تلك الجريمة أو القضاء عليها.

وفي ضوء التقدم الذي أحرزته عملية كيمبرلي حتى الآن، يمكننا تحقيق الأهداف التي وضعتها الجمعية عندما أضافت هذا البند إلى جدول أعمالها. وسيساهم ذلك بصورة مهمة في كسر الحلقة القائمة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة – ويمكننا تحقيق هذا الهدف عن طريق بذل الجهود المستدامة والعمل المتضافر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة حول هذا البند.

وقبل أن نواصل عملنا، أود أن أستشير الجمعية بهدف الشروع فورا في النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/62/L.16. وفي هذا الصدد، حيث أن مشروع القرار قد عُمم اليوم فقط، من الضروري عدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي. وينص الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ على ما يلي:

”لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

ما لم أسمع أية اعتراضات، سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.16، المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والصراعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع الصراعات وتسويتها“، بصيغته المصوبة شفويا.

قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/62/L.16، أود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: الاتحاد الروسي، أستراليا، أنغولا، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سنغافورة، صربيا، كرواتيا، لكسمبرغ، مولدوفا، النمسا، هنغاريا.

وأود أيضا أن أخبر الأعضاء بأن اليابان انسحبت من المشاركة في تقديم مشروع القرار A/62/L.16 .

هل لي أن أعتبر الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/62/L.16، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/62/L.16، بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٦٢/١١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في هذا البند من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٦ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مشروع القرار A/62/L.13

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية ناقشت هذا البند من جدول الأعمال في جلستيها العامتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين، المعقودتين في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي إطار هذا البند، معروض الآن على الجمعية مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/62/L.13.

أعطي الكلمة لممثل هولندا لعرض مشروع القرار A/62/L.13.

السيد ماجور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض بعد ظهر اليوم، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”تقرير المحكمة الجنائية الدولية“، مشروع القرار A/62/L.13، المعنون ”تقرير المحكمة الجنائية الدولية“.

وبالإضافة إلى نحو ١٠٠ بلد مذكور في الوثيقة A/62/L.13 ، أعربت البلدان التالية عن رغبتها في المشاركة في تقديم مشروع القرار: أفغانستان، تشاد، الجبل الأسود، سانت كيتس ونيفيس، شيلي، غينيا، مدغشقر، هايتي. وبهذا

يصبح مجموع عدد البلدان المقدمة لمشروع القرار هذا ١٠٧ بلدان.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض رئيس المحكمة الجنائية الدولية التقرير السنوي الثالث للمحكمة الجنائية الدولية المقدم لهذه الهيئة. وقد أجرينا مناقشة بناءة ومتعمقة جدا في ذلك الوقت، ولا أريد هنا اليوم أن أكرر تلك المناقشة. ولكن، اسمحوا لي أن أبرز بعض العناصر.

كان إنشاء المحكمة أهم تطور في السنوات الأخيرة في كفاحنا الطويل الأجل والمستمر للقضاء على الإفلات من العقاب. وتمكنت المحكمة في السنوات القليلة من عملها، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه في الذكرى السنوية الخامسة لإنشائها، من أن تثبت وجودها فعلا كمحور لنظام العدالة الجنائية الدولية.

وفي هذا الصدد، سنواصل السعي لتحقيق الانضمام العالمي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، نرحب بسعادة كبيرة بالبلدان التي أصبحت مؤخرا طرفا في نظام روما الأساسي، ويحدونا أمل صادق في أن ينضم الآخرون قريبا.

وقد أبرز التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك المناقشة في الجمعية العامة قبل أسابيع قليلة، أهمية الدور الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في نظامنا المشترك المتعدد الأطراف الذي يهدف لوضع نهاية للإفلات من العقاب وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان، واستعادة السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إذا لم يمثل مرتكبو أخطر الجرائم أمام العدالة. وبالتالي، فإن السلام والعدالة متطلبين يكمل أحدهما الآخر.

وقد شدد رئيس المحكمة الجنائية الدولية في كلمته أمام الجمعية العامة على أن التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة وتعاون الدول والمنظمات الدولية والإقليمية أساسيان لعمل المحكمة بفعالية وكفاءة – لا سيما فيما يتعلق بإلقاء القبض على المتهمين وتسليمهم، وتقديم الأدلة، ونقل الشهود وإنفاذ العقوبات. ومن دواعي سعادتنا أن الأمم المتحدة ساعدت المحكمة مرة أخرى على مدى السنة الماضية في مساعيها من خلال تنفيذ اتفاق العلاقة. ونرحب أيضا بالمساعدة التي قُدّمت حتى الآن ليس من الدول الأطراف فحسب، بل أيضا من دول ليست أطرافا، وأدعو جميع الدول إلى مواصلة تقديم الدعم للجهود التي تبذلها المحكمة. ويستحق الذكر هنا أيضا دعم المجتمع المدني المستمر.

ويخدم مشروع القرار المعروض علينا اليوم ثلاثة أهداف رئيسية، هي: أولا، توفير دعم سياسي للمحكمة الجنائية الدولية كمنظمة، ولولايتها ومقاصدها، وكذلك للأعمال التي تنفذها؛ ثانيا، إبراز أهمية العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، التي تواصل كلتا المنظمتين البناء عليها على أساس اتفاق العلاقة؛ وأخيرا، تذكير الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بضرورة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ مهامها.

وتأمل هولندا أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء وأن يؤدي إلى توفير دعم أكبر للمحكمة الجنائية الدولية في مكافحتها للإفلات من العقاب، ومحاولاتها تحميل المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة جدا مسؤولية أعمالهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/62/L.13. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الذي يريد تعليل تصويته قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت محددة مدته بعشر دقائق، وتدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شواغل الولايات المتحدة المتعلقة بنظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية معروفة جيدا. ومن بين هذه الشواغل سلطة المحكمة المزعومة في فرض ولايتها القضائية على مواطني دول ليست أطرافا في نظام روما الأساسي، بمن فيهم مواطنو الولايات المتحدة، وعدم الإشراف الكافي على مدعي عام المحكمة، الذي يجوز له أن يرفع القضايا دون الحصول أولا على موافقة مجلس الأمن.

وبناء على ذلك، تنأى الولايات المتحدة بنفسها عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا. وعلى الرغم من هذه الشواغل، بذلت الولايات المتحدة جهدا صادقا للعمل مع مقدمي مشروع القرار لإيجاد أرضية مشتركة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، قلنا بوضوح وانتظام، وكررنا القول مرارا وتكرارا إننا نحترم حقوق الدول الأخرى في أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي، وطلبنا في المقابل أن تحترم الدول الأخرى قرارنا وحقنا في أن لا نصبح طرفا فيه. وجهودنا الرامية لإيجاد أرضية مشتركة تعكس اعتقادنا بأنه في حين أن للدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي آراء مختلفة تجاه المحكمة، فإنها مع ذلك ينبغي أن تكون قادرة على العمل معا بروح احترام متبادل وتعاون للنهوض بالمصالح المشتركة في تعزيز المساءلة عن أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ومن دواعي إحباطنا ومفاجأتنا أن نجد مرة أخرى هذا العام أنه يبدو أن مقدمي مشروع القرار ليسوا مستعدين للمضي قدما بهذه الروح. فمرة أخرى هذا العام، رفض مقدمو مشروع القرار أن يتضمن لغة تعبر عن احترام قرارات بعض الدول في أن لا تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي، أو حتى الاعتراف بهذه القرارات. ومن الواضح أن مقدمي مشروع القرار يرون أن هذا التعبير البسيط عن الاحترام لا يتماشى مع تطلعاتهم إلى جعل عضوية المحكمة عالمية، كما لو أن من غير المشروع لدولة ما أن تختار أن لا تصبح طرفا في نظام روما الأساسي. وبأعمالهم هذه، أوضحوا أن طريقة العمل البراغماتية التي كنا نسعى لتشجيعها فشلت.

وكمسألة تاريخية، نجد شيئا من المفارقة في هذا التأكيد الحالي على العالمية. فأثناء مؤتمر روما، عملت الولايات المتحدة دون كلل لإقناع الوفود بحكمة اتخاذ نهج تجاه المحكمة كان من شأنه أن يمكن مزيدا من الدول من الانضمام للمحكمة. وقد رُفض هذا النداء لصالح نهج أضيق تمسكت به مجموعة صغيرة من الدول التي تفكر بنفس الطريقة.

ومن الوجهة العملية، نجد أن هذا الموقف يعود بمردود عكسي. فمن غير المرجح إطلاقا أن تحقق المحكمة عضوية عالمية. ومع ذلك، فإن نفس مؤيدي المحكمة، الذين يرفضون التعبير عن احترام قرارات غير الأطراف، يسعون دون خجل للحصول على مساعدة للمحكمة من الدول غير الأطراف، ويسعون للحصول على دعم الدول غير الأطراف لمساعدة المحكمة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ويبدو أنهم يظنون أن العلاقة مع الدول غير الأطراف يمكن أن تكون علاقة باتجاه واحد، تستفيد منها الدول الأطراف في المحكمة فقط ولا تعطي شيئا في المقابل.

إن هذا النهج غير المتوازن لا يمكن الدفاع عنه. فمن غير المرجح إلى حد كبير أن تأتي مساعدة ذات معنى من الدول غير الأطراف، ويجعل هذا النهج جهود التعاون الرامية للنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب أكثر صعوبة، طالما أن الذين يؤيدون المحكمة يواصلون عدم احترام مواقف غير الأطراف. فبالاتفاق على أن لا نتفق فيما يتعلق بالمحكمة والتعاون بشأن مسائل تهم الجميع، يمكننا أن نحقق معا ما هو أفضل مما ستحقق الجهود المستمرة التي تبذلها الدول الأطراف

في المحكمة لتحويل الدول التي مارست بصورة قانونية ومشروعة حقها في عدم الانضمام.

ونلاحظ أيضا بقلق نص مشروع القرار الذي يشجع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على مراعاة مصالح المحكمة وحاجتها للمساعدة وولايتها في مناقشة المسائل ذات الصلة في الأمم المتحدة. وبقدر ما تسعى الجمعية العامة، بموجب هذا النص، أن تشجع مجموعة معينة من الدول الأعضاء على التأثير على مناقشات أو قرارات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، نرى في ذلك تدخلا غير مناسب في أعمال هذه الأجهزة.

وبصورة أعم، نحن قلقون من الاقتراح بأن الأمم المتحدة، كمسألة مبدأ عام، مسؤولة عن تيسير عمل المحكمة. وفي هذا الصدد، نلاحظ ادعاء رئيس المحكمة الجنائية الدولية بأن ما يسمى ركيزة الإنفاذ لنظام روما الأساسي، التي تشمل إلقاء القبض على المشتبه بهم وتسليمهم وحماية الضحايا والشهود، جرى الاحتفاظ بها للدول، وبالتالي، للمنظمات الدولية. ويبدو لنا أن هذا تصور خاطئ للعلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة.

صحيح أن عمل المحكمة وعمل الأمم المتحدة قد يكمل أحدهما الآخر في بعض الحالات. ونلاحظ في هذا الصدد قرار مجلس الأمن بإحالة الحالة في دارفور للمحكمة. ولكن هذا لن ينطبق بالضرورة على جميع الحالات. فالأمر متروك لمجلس الأمن ليقرر ما إذا كانت توجد ظروف ستؤدي فيها مساعدة المحكمة على إنفاذ قراراتها إلى النهوض بجهود المجلس في معالجة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي هذه الحالات، يكون السؤال ذو الصلة ما إذا كانت مساعدة المحكمة ستعزز ولاية مجلس الأمن ومصالحه، وليس ما إذا كانت المساعدة ستعزز ولاية المحكمة ومصالحها. وعلى وجه الخصوص، إذا كانت المساعدة التي تطلبها المحكمة تنطوي على مهام صعبة وخطرة لا تكون الدول الأطراف في المحكمة مستعدة أو قادرة على تنفيذها بنفسها، فعندها توجد أسباب تبرر الشك في موافقة المجلس على أن تتحمل الأمم المتحدة هذه الأعباء.

ونرحب بالعبارة الإضافية في مشروع قرار هذا العام التي تطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للمحكمة، ولا سيما، بالنسبة للنفقات التي تتحملها الأمم المتحدة في تقديم هذه المساعدة ومبالغ السداد المتلقاة نظير هذه النفقات. وسيوفر هذا التقرير شفافية مستحقة وتمس الحاجة إليها فيما يتعلق بهذه المساعدة. ونتوقع أن يتضمن معلومات عن المساعدة التي تقدم للمحكمة من عمليات حفظ السلام والبعثات الميدانية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المساعدة المقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك وفي أماكن أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وأن يتناول طبيعة ومدى وتكاليف المساعدة، وكذلك مبالغ سداد التكاليف التي تتلقاها الأمم المتحدة.

ونلاحظ في هذا الصدد أن قرار الجمعية العامة ٣١٨/٥٨ ينص على أن جميع النفقات التي تتحملها الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المساعدة يجب أن تسدد بالكامل للمنظمة. ويظهر هذا القرار أهمية احترام الوضع المنفصل لكلتا المنظمتين. ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام ونعتزم استعراضه بعناية. وبناء على ذلك، إضافة إلى مشروع القرار هذا، سنكتب لوكيل الأمين العام للشؤون الإدارية تشديدا على اهتمامنا بإجراء استعراض مستفيض لهذه المسائل.

يؤسفنا أن مشروع القرار هذا أصبح مصدر شقاق بدلا من أن يكون فرصة لبناء الجسور بين الأطراف وغير الأطراف في المحكمة. وسنظل مخلصين في رغبتنا في تطوير

نهج تعاوني لتعزيز العدالة الجنائية الدولية، ويحدونا الأمل في أن ينضم إلينا مؤيدو المحكمة في هذه الجهود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا لموقف قبل البت في مشروع القرار.

وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/62/L.13. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/62/L.13؟

اعتمد مشروع القرار *A/62/L.13* (القرار ٦٢/١٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٧٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.